«تسونامي» رسوم ترامب يعصف بالاقتصاد العالمي

تدني نسبة الرسوم يمنح المنتجات الإماراتية ميزة تنافسية كبيرة

صادرات الإمارات إلى الولايات المتحدة لن تتأثر بالرسوم الجمركية

الرسوم التفضيلية تعزز جاذبية الدولة كمركز صناعي يستقطب استثمارات من بلدان فرضت عليها رسوم باهظة مثل الصين

دبي - البيان

الإمارات مركز دولي لإعادة الصادرات يتمتع بعلاقات وثيقة مع عشرات الأسواق في العالم

أكد خبراء أن الإمارات لن تتأثر بالرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة والبالغة 10%، خاصة وأن هذه النسبة تقل بشكل ملحوظ عن الرسوم التي تم فرضها على العديد من دول العالم، ما يعطي المنتجات الإماراتية ميزة تنافسية كبيرة في الأسواق الأمريكية تتيح للمصدرين في الدولة تعزيز صادراتهم إلى السوق الأمريكي على المديين المتوسط والطويل.

وقال خبراء استطلعت «البيان» آراءهم إن الرسوم الجمركية التفضيلية التي فرضت على الصادرات الإماراتية تعزز أيضاً جاذبية الدولة كمركز صناعي يستقطب استثمارات من الدول التي فرضت عليها رسوم جمركية باهظة، مثل الصين، حيث جرت العادة تقليدياً أن تستقطب الدول التي تتمتع برسوم جمركية تفضيلية استثمارات صناعية كبيرة من الدول المصنعة الكبرى لتسهيل دخول منتجاتها إلى أسواق الولايات المتحدة والعديد من الأسواق العالمية الرئيسية.

وإلى جانب ذلك يتوقع أن تساهم الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضها ترامب على الدول المصدرة الرئيسية في العالم، في دعم مكانة دبي ودولة الإمارات كمركز تجاري دولي مع سعي الشركات الصناعية في العديد من دول آسيا وأوروبا لإعادة توجيه بعض صادراتها التي كانت تتجه للأسواق الأمريكية إلى الإمارات للاستفادة من مكانتها كمركز دولي لإعادة الصادرات يتمتع بعلاقات وثيقة مع عشرات الأسواق في شبه القارة الهندية والشرق الأوسط وأفريقيا وشرق أوروبا.

وكان الاقتصاد العالمي قد تعرض لـ«تسونامي» شديد القوة تسبب فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد إعلانه عن جولة جديدة من الرسوم والتعريفات الجمركية على واردات بلاده من السلع، للانتقام من الدول التي يرى أنها عاملت الولايات المتحدة معاملة غير عادلة. وطالت هذه الرسوم نحو 185 دولة حول العالم تراوحت الرسوم المفروضة عليها بين 10 %، ووصلت في بعض البلدان إلى 81%.وغذت هذه الرسوم الجمركية الجديدة المخاوف من تدهور الاقتصاد العالمي مع اشتعال فتيل الحرب التجارية، حيث أكد العديد من الخبراء على تأثيراتها فى رفع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة في الكثير من البلدان، كما أثرت بشكل مباشر على أداء الأسواق العالمية التي شهدت تراجعاً حاداً بعد الإعلان عن حزمة الرسوم، كذلك أثرت على العملات الرئيسية مثل الدولار واليورو. ولاتزال المخاوف متزايدة مع ترقب ردود فعل الدول على «رسوم ترامب» خاصة من حلفاء الأمس، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، التي رأت أن هذه الرسوم ستغير بشكل جذري من حركة التجارة الدولية، متعهدة بالتصدى لهذه الرسوم بإجراءات مضادة وخطوات استباقية لتقليل أي تأثير محتمل للرسوم، وذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة.

ومن المقرر أن تدخل التعريفة الأساسية حيز التنفيذ بدءاً من الغد، ثم تفرض تعريفات متبادلة أعلى على كل دولة على حدة بدءاً من التاسع من أبريل الجاري، الأمر الذي لا يترك مجالاً للشركات لتعديل سلاسل التوريد الخاصة بها، كما يدفع الدول لاتخاذ تدابير انتقامية رداً على ترامب.وكان لهذه الرسوم الجمركية الجديدة الكثير من التداعيات التي طالت الاقتصاد العالمي، والتي تضع العالم أجمع أمام مرحلتين فاصلتين، هما (ما قبل وما بعد ترامب). ويرى الخبراء أن هذه الرسوم تعد نقطة تحول فارقة، ليس فقط للاقتصاد الأمريكي فحسب، بل للاقتصاد العالمي؛ «لأن ما يحدث في الولايات المتحدة لا يبقى في الولايات المتحدة». فعلى سبيل المثال، سوف تؤدي تلك الرسوم إلى ارتفاع كبير في تكلفة الواردات من جميع أنحاء العالم وانخفاض أرباح الشركات، وخاصة في القطاعات التي تعتمد على الواردات. كما ستؤدي الرسوم إلى تراجع كبير في صادرات الدول، وسوف تحدث كذلك اضطراباً في سلاسل الإمداد العالمية، وضغوطاً على العملات المحلية للدول، وهو ما سيكون له تأثير سلبي كبير على معدلات التضخم التي سترتفع إلى مستويات غير مسبوقة. كما تؤثر في استقرار أسواق النقد الأجنبي في معظم الدول، وخاصة النامية منها.أما الولايات المتحدة نفسها التي فرضت تلك الرسوم، فإن اقتصادها مهدد بالانزلاق نحو موجة من الركود، ومن المؤكد أن يؤثر ذلك في الدول النامية التي ترتبط ثرواتها ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الأمريكي الذي يعد الأكبر في العالم.وكانت البورصات العالمية وأسعار النفط وغيرها من المواد الخام في بؤرة «تسونامي ترامب»، حيث بدأت في ترجمة المخاوف المثارة من خلال جملة من التراجعات تسببت بحالة كبيرة من القلق لدى المستثمرين، بعد موجة خوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي.ورغم تطمينات ترامب بأن اقتصاد بلاده سيخرج أقوى رغم «صدمة الرسوم»، إلا أنها لم تنجح في التقليل من حالة الهلع لدى المستثمرين في الأسواق العالمية، حيث سجلت «وول ستريت»، على سبيل المثال، تراجعات حادة. كما شهدت أسعار النفط تراجعاً وسط المخاوف من تباطؤ الطلب. وكان للدولار الأمريكي نصيبه من تلك الآثار، إذ تسارعت وتيرة انخفاضه ليخسر أكثر من 2.6 % أمام العملة الأوروبية، وهو ما يثير مخاوف من أن يدفع ذلك الاقتصاد الأمريكي إلى الركود.ومع تطبيق الرسوم، تصبح مخاوف اندلاع حرب تجارية أوسع حتمية، حيث سيؤدي ذلك إلى عواقب أكبر على المنتجين الكبار، مثل الصين، التي ستجد نفسها مضطرة للبحث عن أسواق جديدة في ظل تراجع الطلب الاستهلاكي في جميع أنحاء العالم.

الأسواق العالمية تهتز بعد رسوم ترامب.. والمؤشرات الرئيسية تشهد تراجعات حادة

الرسوم تشمل 19 دولة عربية 6 منها بين 20 و 41 %

تغيّر جذري في حركة التجارة العالمية.. ودول تتعهد بإجراءات مضادة لتقليل أي تأثير محتمل

«فرانكلين تمبلتون» لـ«البيان»:

تدني الرسوم على الصادرات الإماراتية للولايات المتحدة يعطيها ميزة تنافسية

دبي ـ مشعل العباس

توقعت مؤسسة «فرانكلين تمبلتون للاستثمار» أن يكون التأثير المباشر لقرار الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية بنسبة 10 % على الإمارات محدوداً، مؤكدة أن الدولة في موقع قوي، خاصة وأن هذه النسبة من الرسوم تعطيها ميزة تنافسية بالمقارنة مع دول أخرى تجاوزت الرسوم المفروضة عليها الـ 50 %.

وأوضحت «فرانكلين تمبلتون للاستثمار» أن الرسوم المفروضة على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي أقل نسبياً من تلك المفروضة على مناطق أخرى، ما يعزز موقع الإمارات كمركز تجاري محايد واستراتيجي يربط بين الشرق والغرب.

وأكدت المؤسسة الأمريكية المستقلة، والتي لديها حوالي 1.58 تريليون دولار من الأصول المُدارة عالمياً، أن الإمارات تبرز في المنطقة بفضل أساسياتها الاقتصادية القوية رغم التحديات الجيوسياسية والتجارية المتزايدة، متوقعة أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الإمارات بنسبة تفوق 4 % خلال 2025، مدفوعاً بخطط التنويع الحكومية وزيادة عدد السكان.

تصاعد التوترات

وقال صلاح شما، رئيس استثمارات الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى «فرانكلين تمبلتون للاستثمار»، في تصريحات لـ«البيان»: «إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية الأخير بفرض رسوم جمركية بنسبة 10 % على واردات من الدول المصدرة للنفط، أدى إلى تصاعد التوترات التجارية العالمية».

وأضاف قائلاً: إن التأثير المباشر على الاقتصاد الإماراتي يُتوقع أن يكون محدوداً. وتابع: «تحافظ الإمارات على علاقة تجارية متوازنة مع الولايات المتحدة، حيث صدّرت في عام 2024 ما يقارب 7.5 مليارات دولار معظمها من الألمنيوم والمنتجات النفطية المكررة، بينما استوردت ما يقارب 27 مليار دولار».

موقع قوة

وأكد شما أن الإمارات تدخل هذه المرحلة من موقع قوة، ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن سعر التعادل المالي للنفط في الإمارات (الميزانية) يبلغ حوالي 54.8 دولاراً للبرميل، وهو أقل بكثير من مستويات السوق الحالية، ومع احتياطيات مالية قوية، وانخفاض مستويات الدين، واستمرار الإصلاحات الهيكلية، فإن الإمارات في وضع جيد للحفاظ على زخم النمو. ولفت إلى أن الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي كانت أقل نسبياً من تلك المفروضة على مناطق أخرى، ما قد يعزز من موقع الإمارات كمركز تجاري محايد واستراتيجي يربط بين الشرق والغرب. وقال: على المدى المتوسط، تتوقع «فرانكلين تمبلتون» أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الإمارات بنسبة تفوق 4 %، مدفوعاً بخطط التنويع الحكومية وزيادة عدد السكان، ومع ذلك، فإن الوضع لا يزال متغيراً، إذ لم تصدر بعد ردود واضحة من شركاء تجاريين رئيسيين، مثل الصين والاتحاد الأوروبي، وقد تؤدي أي خطوات تصعيدية لاحقة إلى تغيير في المشهد التجاري العالمي. وأضاف: «في الوقت الراهن، تبرز الإمارات في المنطقة بفضل أساسياتها الاقتصادية القوية، رغم التحديات الجيوسياسية والتجارية المتزايدة».

ستيفن دوفر

صلاح شما

10%
الرسوم تعزز مكانة الإمارات كمركز تجاري محايد

أساسيات اقتصاد الدولة قوية رغم التحديات التجارية المتزايدة

4%
نمو متوقع للاقتصاد غير النفطي للدولة خلال 2025

حذر السوق

ووصف ستيفن دوفر، رئيس معهد «فرانكلين تمبلتون للأبحاث»، قرار ترامب الأخير بـ«نهاية عصر التجارة الحرة»، متسائلاً: لماذا تستدعي رسوم ترامب الجمركية الجديدة نظرة حذرة للسوق والاقتصاد؟. وقال دوفر: «رسوم ترامب الجديدة أعلى بكثير من المتوقع والأعلى منذ أكثر من 100 عام، إذ تم الإعلان عنها بعد إغلاق الأسواق الأمريكية في 2 أبريل، لكن العقود الآجلة للأسهم الأمريكية انخفضت إلى جانب عوائد السندات الأمريكية في التداولات اللاحقة، ونتوقع أن تنخفض أسواق الأسهم الأجنبية أيضاً مع استيعاب هذه الأخبار».

رسوم متبادلة

وأضاف: «أعلن ترامب عن رسوم متبادلة على الدول التي لديها أعلى عجز تجاري مع الولايات المتحدة، والتي ستختلف حسب كل دولة، مع حد أدنى 10 %، يشمل تعريف ترامب للرسوم المتبادلة: التعريفات، وضريبة القيمة المضافة، والسياسات غير السوقية، ومتطلبات الشهادات، واللوائح، والتلاعب بالعملة، وأي شيء يقلل من مستويات الاستهلاك، ويعتبر هذا تعريف أوسع بكثير للقيود التجارية مقارنة بالمفهوم الاقتصادي التقليدي، ما يجعل الدول الأجنبية تواجه تحديات للتعامل مع هذه الرسوم سياسياً».

كما أعلن ترامب عن تعريفة إضافية بنسبة 25 % على جميع واردات السيارات، بالإضافة إلى التعريفة الحالية بنسبة 25 % على الصلب والألمنيوم، وقد يتم الإعلان عن رسوم جديدة على النحاس، والخشب، وأشباه الموصلات، والأدوية قريباً، ولكن من المحتمل ألا تكون هذه السلع خاضعة للرسوم المتبادلة.

وأفاد دوفر بأنه لم يتم تحديد إجمالي التعرفة الجمركية على الصين، لكن يبدو أنها تصل إلى 34 % كرسوم متبادلة، بالإضافة إلى 20 % على المنتجات المتعلقة بالفنتانيل (تعتبر الصين ودول جنوب شرق آسيا من المصادر الرئيسة للمواد الأولية اللازمة لصناعته). ومن المثير للاهتمام، بحسب دوفر، أن الصين، التي لديها أكبر عجز تجاري مع الولايات المتحدة، لم تحصل على أعلى الرسوم، في حين أن جنوب شرق آسيا، التي استفادت سابقاً من الرسوم المفروضة على الصين، تعرضت لأعلى الرسوم الجمركية المتبادلة.

جدوى الرسوم

وذكر دوفر أن التعريفات الجمركية الجديدة لن تنجح إذا لم ترتفع الأسعار (إذا تمكنت الشركات الأجنبية من استيعاب تكلفة الرسوم الجمركية دون رفع الأسعار)، ومن المتوقع أن تدفع العائلة الأمريكية المتوسطة ما يصل إلى 4200 دولار إضافية سنوياً بسبب التعريفات الجديدة، لذلك من المرجح أن تؤدي هذه الرسوم إلى إبطاء الإنفاق الاستهلاكي وإنفاق الشركات، ما يزيد من مخاطر تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي وخفض الأرباح في عام 2025. وقال دوفر: «حالة عدم اليقين تسيطر على الأسواق المالية والاقتصاد في مطلع 2025، ولا نعرف كيف سترد الشركات أو الدول الأخرى على التعريفات الجديدة، كما أن أهداف ترامب التفاوضية غير واضحة، علاوة على ذلك، فإن الشرعية القانونية للإجراءات التنفيذية لترامب بشأن الرسوم الجمركية لا تزال غير مؤكدة». وأضاف: «تمتلك الولايات المتحدة فائضاً تجارياً في قطاع الخدمات، والذي لم يتم تضمينه في هذه الرسوم، ومع ذلك، فإن البنوك الأمريكية، وشركات الاستشارات، وشركات التكنولوجيا قد تكون عرضة لإجراءات انتقامية من الدول المتضررة». ولفت دوفر إلى أنه قد لا تقتصر تداعيات هذه السياسات على الاقتصاد فقط، بل قد يكون لها انعكاسات سياسية، مثل تجنب المنتجات الأمريكية عالمياً، وربما إعادة تموضع الشركات بعيداً عن الولايات المتحدة في المستقبل.

الرسوم الأمريكية تسري على 111.5 مليار درهم صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة

دبي - أحمد صديق وسامح الليثي

تعد الإمارات واحدة من أهم المراكز الاقتصادية والتجارية في العالم، إذ تمتلك بنية تحتية متطورة وسياسات اقتصادية مفتوحة تشجع على التبادل التجاري مع مختلف الدول، كما تعد من أبرز الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتميز العلاقة التجارية بين البلدين بالقوة والنمو المستمر، وفي هذا الصدد تصدّر الإمارات إلى الولايات المتحدة العديد من السلع مثل النفط الخام، والمجوهرات، والألماس، والمنتجات البترولية، حيث بلغ إجمالي الصادرات الإماراتية إلى أمريكا 111.5 مليار درهم خلال 5 سنوات. في المقابل تقوم الدولة باستيراد العديد من السلع الأمريكية، بما في ذلك الطائرات، والمركبات، والمعدات الكهربائية، والمعدات الطبية، فضلاً عن المواد الكيميائية والصناعية.

وتعد الرسوم الجمركية أحد الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتنظيم التجارة الدولية، وتحديد مستوى التبادل التجاري بينها وبين الدول الأخرى. ففي السنوات الأخيرة شهدت العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والإمارات بعض التحولات، حيث فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على بعض السلع المستوردة من الإمارات، خصوصاً في ظل الحروب التجارية التي نشبت بين الولايات المتحدة والصين وبعض الدول الأخرى. وكانت هذه الرسوم جزءاً من سياسة «أمريكا أولاً» التي يتبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي سعت إلى تقليل العجز التجاري لبلاده من خلال فرض رسوم جمركية على السلع الواردة من الدول التي تعتبرها منافسة غير عادلة.

نمو متواصل للمبادلات التجارية

تعتبر للمبادلات التجارية بين الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية جزءاً أساسياً من العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين. وعلى مدار العقود الماضية، شهدت هذه التبادلات نمواً ملحوظاً وأصبحت الإمارات أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. وتشمل التبادلات التجارية بين البلدين العديد من السلع والخدمات من الجانبين.

1.06 تريليون درهم تبادلات تجارية غير نفطية بين الإمارات وأمريكا في 10 سنوات

% 140 نمواً في الصادرات السنوية في 2024 مقارنة بعام 2020

% 38.3 نمو صادرات الإمارات إلى أمريكا في يناير الماضي

111.5 ملياراً صادرات الإمارات إلى أمريكا خلال 5 سنوات:

القيمة بالمليار درهم

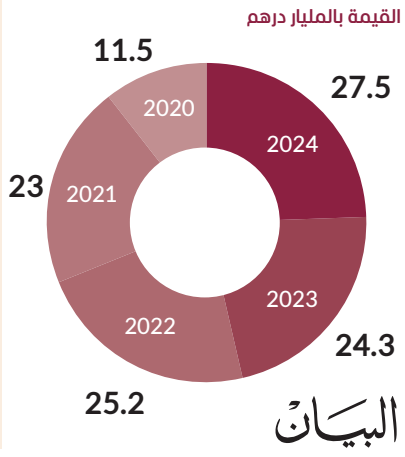

أهم 10 صادرات:

1. 5.8 مليارات — معادن أولية
2. 4.26 مليارات — النفط والغاز
3. 2.8 مليار — الكيماويات
4. 2.36 مليار — البترول والفحم
5. 1.9 مليار — المنتجات المعدنية المصنعة
6. 824 مليوناً — الآلات باستثناء الكهربائية
7. 765.5 مليوناً — لصناعات المتنوعة
8. 603.5 ملايين — الأجهزة الكهربائية
9. 592.5 مليوناً — معدات النقل
10. 482 مليوناً — المنتجات غير المصنفة

بداية الرسوم وعند النظر إلى السنوات الماضية، نجد أن إدارة الرئيس ترامب قد فرضت رسوماً جمركية بنسبة 25 % على واردات الصلب و10 % على واردات الألمنيوم في عام 2018، بهدف حماية الصناعة الأمريكية من المنافسة الخارجية، الأمر الذي أثر على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم. وتعتمد الإمارات بشكل كبير على التجارة الخارجية بهدف تنويع اقتصادها، وعلى الرغم من بعض الرسوم الجمركية التي تم فرضها من قبل وحتى الآن، إلا أن الإمارات تعتبر من الدول الحليفة التي تتمتع بعلاقات تجارية خاصة مع الولايات المتحدة. ففي عام 2004، تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والإمارات، وهي اتفاقية تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وتخفيض الحواجز الجمركية.

ومن خلال هذه الاتفاقية، تمكنت الإمارات من الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة بشكل أسهل وأكثر مرونة، ما ساعد في تعزيز صادراتها وزيادة تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى الدولة. وفي عام 2020، وقع البلدان اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية، التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات التجارة والتكنولوجيا والطاقة.

صادرات

فقد نمت الصادرات الإماراتية إلى أمريكا مع مطلع العام الجاري، حيث ارتفعت بنسبة 38.3 % خلال يناير الماضي لتقفز إلى 2.41 مليار درهم (655 مليون دولار)، مقارنة بـ 1.744 مليار درهم (474 مليون دولار) في يناير 2024. وأوضحت بيانات حديثة لوزارة التجارة الأمريكية أن حجم الصادرات الإماراتية إلى السوق الأمريكي نما بنسبة 12.9 % عن إجمالي 2024 لتتجاوز 27.5 مليار درهم (7.474

اعتبروها تحولاً جذرياً في السياسة التجارية الأمريكية

خبراء لـ«البيان»: خطوات استباقية لتقليل أي تأثير محتمل للرسوم

تأثير الرسوم على الدول العربية محدود بسبب ضعف صادراتها غير النفطية إلى الولايات المتحدة

محمد العلي

علي العامري

أحمد الدرمكي

جمال الجروان

نجيب الشامسي

محمد المطوع

شريف كامل

بهارات باتيا

دبي - لؤي عبدالله وصبري صقر

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين أن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية شاملة على الواردات الأمريكية مع 185 من مختلف دول العالم يمثل تحولاً جذرياً في السياسة التجارية الأمريكية.

وقال الخبراء لـ«البيان»: إن الإمارات لن تتأثر بالرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة والبالغة 10%، خاصة وأن هذه النسبة تقل بشكل ملحوظ عن الرسوم التي تم فرضها على العديد من دول العالم، ما يعطي المنتجات الإماراتية ميزة تنافسية كبيرة في الأسواق الأمريكية تتيح للمصدرين في الدولة تعزيز صادراتهم إلى السوق الأمريكي على المديين المتوسط والطويل.

وشددوا على أن الاقتصاد الإماراتي قوي ولا يتأثر بالأزمات الخارجية. وأشاروا إلى أن العالم مر بجائحة «كوفيد19»، وكذلك بالأزمة المالية العالمية في 2008، وأيضاً أزمة اقتصادية عام 1997، وفي كل تلك الأزمات الاقتصادية العالمية كان الاقتصاد الوطني صلباً وتعافى سريعاً، متوقعين أن تسهم هذه الرسوم الجمركية الجديدة في نشاط غير مسبوق من التحالفات الاقتصادية حول العالم لمواجهة السياسة الجمركية الجديدة.

متابعة حثيثة

وأكد محمد المطوع، الرئيس التنفيذي لمجموعة «دوكاب»، أن المجموعة تتابع عن كثب تطورات المشهد التجاري العالمي وتتخذ خطوات استباقية لتقليل أي تأثير محتمل وذلك من خلال تنويع مصادر التوريد وتبني استراتيجيات سلاسل توريد مرنة، مشيراً إلى أن المجموعة تمكنت من الحفاظ على تنافسيتها والتأقلم مع التغيرات في الأسواق المختلفة، بما في ذلك السوق الأمريكي.

وأضاف أنه بفضل اعتماد «دوكاب» على شبكة واسعة من مصادر التوريد المتنوعة، إضافة إلى علاقاتها الاستراتيجية طويلة الأمد مع الموردين، استطاعت أن تتفادى التأثير المباشر لتقلبات الأسعار الناتجة عن الرسوم الجمركية، مشيراً إلى أن النموذج التشغيلي الذي تتبناه المجموعة يضمن توفر المواد الأولية بأسعار مستقرة، ويسهم في حماية عملاء الشركة من أي زيادات في التكاليف، كما أن هذه الاستراتيجية تُمكّن «دوكاب» من الاستمرار في تقديم منتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية، حتى في ظل بيئة تجارية يشوبها عدم اليقين والتنظيمات المتغيرة. وقال: إن «دوكاب» تواصل تنفيذ خططها التوسعية في الأسواق العالمية، بما في ذلك السوق الأمريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات التنظيمية مثل الرسوم الجمركية، وتعمل على توسيع قاعدة عملائها دولياً لتوزيع المخاطر وتقليل الاعتماد على أسواق محددة، كما تطبّق استراتيجيات مرنة تتيح لها التكيف السريع مع أي تغييرات في البيئة التجارية. وأضاف أن «دوكاب» تركز في الوقت الحالي على تعزيز مرونتها التشغيلية من خلال بنية تحتية متينة وشبكة توريد عالمية مدروسة، مشيراً إلى أن تنويع الأسواق وبناء شراكات طويلة الأمد مع الموردين يعد جزءاً أساسياً من نهج الشركة في التعامل مع التحديات التنظيمية مثل الرسوم الجمركية. وفي هذا الإطار تظل جميع الخيارات مطروحة لتعزيز تنافسية الشركة في الأسواق المختلفة، بما في ذلك دراسة فرص التوسع أو التعاون محلياً في الأسواق المستهدفة، وفقاً لما تقتضيه الظروف والمتغيرات.

تعافٍ سريع

ويرى الدكتور محمد عبدالله العلي الرئيس التنفيذي لمركز تريندز للبحوث والاستشارات، أن الاقتصاد الوطني قوي ولا يتأثر بالأزمات الخارجية، مشيراً إلى أن الإمارات لديها الكثير من الخطط لمواجهة الاختبارات العديدة. وأشار إلى أن الإمارات نجحت في توسيع وتنويع خيارات تحركها السياسي على الساحة الدولية وتعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى والقوى الإقليمية المؤثرة والناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها. وأضاف أن العلاقات بين الإمارات والولايات المتحدة متميزة وشهدت انطلاقة واضحة خلال الفترة الأخيرة برزت من خلال الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين وتطور العلاقات السياسية، والاقتصادية، والتجارية.

> سر قوة اقتصاد الإمارات يكمن في تنوعه والموقع الاستراتيجي يلعب دوراً مهماً
>
> حلول مبتكرة للتكيف مع تغيرات البيئة التجارية في الأسواق العالمية
>
> عقد شراكات في السوق الأمريكي خيار متاح في حال توفرت الفرص

موقع استراتيجي

ويرى جمال بن سيف الجروان، الخبير الاقتصادي، أن سر قوة اقتصاد الإمارات يكمن في تنوعه، مشيراً إلى أن الموقع الاستراتيجي للدولة يلعب دوراً مهماً ليكون السد المنيع لأي تأثر سلبي في مجال التجارة الدولية. وتوقع أن تلجأ بعض الدول المتأثرة إلى اختيار الإمارات كمركز صناعي ومركز لوجستي عالمي، مشيراً إلى أن العالم سوف يتكيف مع الوضع الجديد بمرور عام 2025.

وأضاف أن اتفاقيات الاقتصادية الشاملة التي تبنتها الإمارات سوف يكون لها تأثير إيجابي وسوف تؤتي أكلها في هذه الظروف العالمية غير المستقرة لتعطي الكثير من الأمان والاطمئنان للاقتصاد الوطني وحركة البضائع الواردة والصادرة. وقال: توقعاتي إيجابية وعلينا التحلي بالصبر والعمل الجاد في استقطاب شركاء جدد في اتفاقيات الاقتصادية الشاملة. وتوقع أن تؤدي سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاقتصادية إلى نشاط غير مسبوق من التحالفات الاقتصادية حول العالم لمواجهة سياسته الجديدة بهدف التصدي لتلك الأفكار ومواجهة الحملة الحمائية الأمريكية، مشيراً إلى أن المشهد العربي والإقليمي والعالمي سوف يشهد نشاطاً للتحالفات الإقليمية ولن تتأثر بشدة الدول التي دخلت في اتفاقات اقتصادية وتحالفات إقليمية. كما توقع تراجعاً حاداً في حركة التجارة الخارجية العالمية وتعاون غير مسبوق بين الاتحادات والمنظمات الإقليمية لمواجهة القرارات الجديدة.تحول جذري

ويقول الخبير الاقتصادي الدكتور علي سعيد العامري، رئيس مجموعة «الشموخ لخدمات النفط والغاز والتجارة»: تمثل رسوم ترامب تحولاً جذرياً في السياسة التجارية الأمريكية، مع تركيز على حماية الصناعة المحلية عبر إجراءات تعتبر الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن تداعياتها قد تشمل اضطرابات اقتصادية عالمية وردود فعل تجارية وسياسية معقدة.

وأضاف أن الآثار الاقتصادية المحتملة تتمثل في خطر الركود العالمي كما حذر اقتصاديون من أن هذه الخطوة قد تدفع الاقتصاد العالمي إلى ركود، مع ارتفاع احتمالات حدوثه في الولايات المتحدة إلى 50 %. وأشار إلى أنه من المتوقع أن تفرض الدول المستهدفة رسوماً مضادة، مما قد يؤدي إلى حرب تجارية واسعة، خاصة مع إلغاء ترتيبات تجارية قائمة منذ عقود طويلة.

وحول تأثير القرارات الأمريكية على الدول العربية، يرى العامري محدودية التأثير المباشر بسبب ضعف حجم الصادرات العربية غير النفطية إلى الولايات المتحدة، ورغم ذلك الارتفاع المتوقع في أسعار المواد الخام العالمية قد يزيد التضخم في المنطقة.

وحول قدرة اقتصاد الإمارات على التكيف، قال: نحن نعرف أن اقتصاد الإمارات أظهر مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات المختلفة، بما في ذلك جائحة «كوفيد19»، وهناك كثير من العوامل التي تساعد الإمارات على تجاوز أي تحديات ضريبية منها تنويع الاقتصاد والجميع يعرف جهود الإمارات المستمرة لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، كذلك الاستثمار في قطاعات مثل التكنولوجيا والسياحة والطاقة المتجددة يمكن أن يخلق فرصاً اقتصادية جديدة ويعوض أي تأثيرات سلبية، ويمكن للإمارات الحفاظ على بيئة أعمال جاذبة من خلال تقديم حوافز ضريبية خاصة بها، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، والاستثمار في البنية التحتية وتعزيز علاقاتها التجارية مع دول أخرى.

مصالح مشتركة

وأكد نجيب الشامسي، مدير عام مؤسسة «المسار» للدراسات الاقتصادية والنشر، أن العلاقات بين الإمارات والولايات المتحدة قوية. وأضاف أن الإمارات قدمت نموذجاً للعالم في التعامل مع الأزمات التجارية العالمية، وأكد أن الاقتصاد الوطني لديه من القوة والمقومات ما يعزز قدرته على تجاوز الأزمات. وقال: تعتبر الإمارات من أبرز شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والعالم. ونجح البلدان في إقامة شراكات مبتكرة في مختلف المجالات، ويرتبط البلدان بعلاقات اقتصادية واستثمارية. وأشار إلى أن الاستثمارات الأمريكية في الإمارات تواصل الاستثمار بشكل كبير في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والفضاء والتكنولوجيا والأسواق المالية، وكذلك تنشط الاستثمارات الإماراتية في الولايات المتحدة وتمتد من العقارات إلى الطاقة المتجددة، والاتصالات، والخدمات البرمجية، إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات. وهناك العديد من اتفاقيات الشراكة والاستثمار بين البلدين. وأكد أن الاقتصاد الوطني لن يتأثر كثيراً بالرسوم الجمركية الجديدة، مشيراً إلى فرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 34 % على الصين و20 % على الاتحاد الأوروبي، أما الإمارات فبلغت نسبة 10 %.

ويرى الخبير الاقتصادي أحمد الدرمكي أن اقتصاد الإمارات قوي ولن يتأثر بمثل هذه التحديات العالمية، مشيراً إلى أن الاقتصاد الوطني واجه العديد من الاختبارات خلال السنوات الماضية، واستطاع التغلب على الأزمات التي واجهت العالم مثل الأزمة المالية العالمية، وجائحة كورونا، والتقلبات الجيوسياسية والتوترات في بعض مناطق العالم.

وقال شريف كامل الخبير الاقتصادي: إن دولة الإمارات تتمتع بثقل سياسي يتمثل في علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية تمكنها من التفاوض حول الرسوم الجمركية التي اعتمدها الرئيس الأمريكي رونالد ترامب الأربعاء بواقع 10 % على الصادرات الإماراتية، مشيراً إلى أن حكومة الإمارات لديها كذلك من الآليات للتغلب على هذه الرسوم في المستقبل. وأضاف، مما لا شك فيه قد تؤدي هذه الرسوم إلى بعض التأثيرات على الصادرات الإماراتية الموجهة للسوق الأمريكي، لكنها ستكون محدودة. وأوضح كامل أنه من المؤكد أن فرض رسوم جمركية على صادرات معينة سيرفع سعرها على المستهلك النهائي في الولايات المتحدة ومنها المنتجات الإماراتية، ما يجعل الشركات الإماراتية المصدرة أمام خيار تعزيز تنافسية منتجاتها في السوق الأمريكي ومن خلال القدرة على إعادة عمليات تسعير منتجاتها في السوق الأمريكي بما يتواءم مع معطيات السوق الأمريكي الجديدة أو من خلال تحسين كلف التشغيل للقدرة على المنافسة. وأشار كامل إلى أن على المنتج الإماراتي قراءة هذه الرسوم وتبعاتها للتعاطي معها في المستقبل. من جهته قال بهارات باتيا، الرئيس التنفيذي ومؤسس شركة «كونواريس»، إن فرض الرسوم الجمركية من قبل أي دولة يؤدي إلى زيادة التكاليف ويشكل تحدياً أمام نمو التجارة بين الدول، مشيراً إلى أهمية البحث عن حلول تجارية لتقليل التأثيرات السلبي لهذه الرسوم. وعن التوسع في السوق الأمريكي، قال: إذا توفرت الفرصة سيتم النظر في توسيع العمليات التصنيعية داخل الولايات المتحدة.

مليارات دولار)، مقارنة بـ 24.3 مليار درهم (6.62 مليارات دولار) في عام 2023. وتظهر السلسة الزمنية للصادرات الإماراتية إلى الولايات المتحدة أن الحجم السنوي للصادرات الإماراتية إلى السوق الأمريكي في 2024 قد نما بنسبة 140 % عن الإجمالي في عام 2020، والذي بلغ 11.5 مليار درهم (3.114 مليارات).

وبشكل عام، تجاوز إجمالي الصادرات الإماراتية خلال السنوات الأربعة الماضية 100.1 مليار درهم (بما يوازي 27.2 مليار دولار).

وطبقاً لبيانات قائمة أكبر 10 سلع إماراتية تصديراً إلى السوق الأمريكي خلال 2024، جاءت في المقدمة صادرات صناعات المعادن الأولية بحصة 21.3 % من إجمالي الصادرات وبقيمة 5.88 مليارات درهم (1.6 مليار دولار)، تلتها صادرات قطاع النفط والغاز بحصة 15.5 % وبقيمة 4.26 مليارات درهم (1.16 مليار دولار).

وحققت الصادرات الإماراتية في قطاع الكيماويات قيمة تجاوزت 2.8 مليار درهم (765 مليون دولار) وبحصة 10.1 % من إجمالي الصادرات، بينما بلغت صادرات قطاع منتجات البترول والفحم 8.5 % وبقيمة 2.36 مليار درهم (641 مليون دولار)، تلتهم صادرات المنتجات المعدنية المصنعة بحصة 6.9 % وبقيمة إجمالية 1.9 مليار درهم (519 مليون دولار). ثم جاءت بالمرتبة السادسة صادرات قطاع الآلات باستثناء الكهربائية بقيمة 824 مليون درهم (224 مليون دولار)، ثم الصناعات المتنوعة بقيمة 765.5 مليون درهم (208 ملايين دولار)، وحققت صادرات المعدات والأجهزة الكهربائية 603.5 ملايين درهم (164 مليون دولار). وبلغت قيمة صادرات معدات النقل 592.5 مليون درهم (161 مليون دولار) والمنتجات المعدنية غير المصنفة 482 مليون درهم (131 مليون دولار).

بينما تنوعت الصادرات الأخرى بين صادرات الصناعات الغذائية التي حققت 368 مليون درهم (100 مليون دولار)، وصناعات الكمبيوتر والإلكترونيات 364 مليون درهم (99 مليون دولار)، وصناعات الورق 331 مليون درهم (90 مليون دولار)، فيما شملت الصادرات الإماراتية المتبقية للسوق الأمريكي الكثير من الصناعات مثل الصناعات البلاستيكية والمطاط والصناعات الخشبية والتبغ والنسيج والكثير من الصناعات، فيما اختصت سلع إعادة التصدير بجزء من الصادرات خلال العام الماضي.

تبادلات تجارية

وكانت تجارة الإمارات غير النفطية مع الولايات المتحدة قد تجاوزت خلال الفترة من 2014 إلى 2023 ما إجماليه 1.06 تريليون درهم (289 مليار دولار). ونجحت الإمارات في تعزيز مكانتها لتكون أحد المراكز الداعمة لتنمية وتيسير التجارة إقليمياً وعالمياً، وتتبنى سياسة ثابتة في المرونة والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وإزالة أي معوقات أمام نمو التبادل التجاري مع مختلف الأسواق العالمية. وتعد الإمارات أكبر مستقبل للصادرات الأمريكية على مستوى المنطقة لمدة 12 عاماً على التوالي، وهي في المركز الأول بين الدول العربية المستثمرة في الولايات المتحدة.

وتحرص الإمارات والولايات المتحدة بشكل مستمر على استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، حيث تبقى الإمارات واحدة من أبرز الشركاء التجاريين للولايات المتحدة في المنطقة، ومن المتوقع أن تستمر العلاقات التجارية بين البلدين في التطور.

ويمكن للإمارات أن تستفيد من الفرص التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة والشراكات الاستراتيجية، لتوسيع قاعدة صادراتها والبحث عن أسواق جديدة في مناطق أخرى من العالم. كما أن التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والابتكارات يمكن أن تساهم في تعزيز التعاون التجاري بين البلدين.

فمنذ بداية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري بين البلدين. ومن أبرزها: اتفاقية التجارة الحرة والتي تم توقيعها في عام 2004، وهي تعتبر خطوة هامة في تعزيز التبادلات التجارية بين البلدين. وتهدف الاتفاقية إلى تقليل الحواجز الجمركية وتنظيم حركة السلع والخدمات بين الولايات المتحدة والإمارات بشكل أكثر سلاسة. بموجب هذه الاتفاقية، تم تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات، ما أدى إلى زيادة حجم التجارة الثنائية بشكل كبير. كذلك هناك العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تسهم في تعزيز التعاون في مجالات مثل التكنولوجيا، الطاقة، والتعليم، والاستثمار. فعلى سبيل المثال، في عام 2020، وقع البلدان اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا والابتكار. كما استفادت دولة الإمارات من موقعها الاستراتيجي، حيث نجحت في لعب جور محوري في تسهيل التجارة بين الولايات المتحدة والأسواق الأفريقية والآسيوية، حيث أن موقعها الجغرافي يعزز من قدرتها على أن تكون بوابة للتجارة بين القارات. وفي الختام، يمكن القول بأن التبادلات التجارية بين الإمارات والولايات المتحدة تعد نموذجاً للعلاقات التجارية الناجحة التي يمكن أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي لكلا البلدين. فمن خلال اتفاقيات التجارة الحرة والشراكات الاقتصادية، تمكنت الدولتان من تعزيز حجم التبادل التجاري وتنويع مصادره. وفي المستقبل، سيكون من الضروري تعزيز التعاون في مجالات جديدة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، ما سيسهم في زيادة استدامة هذه العلاقة التجارية الاستراتيجية.

1.6 مليار درهم السيولة في الإمارات

الأسهم العربية تصمد في وجه الصدمة العالمية

دبي
% 1.66

السعودية
% 1.2
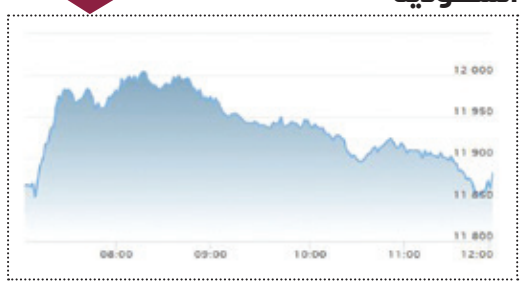

مصر
% 1

أبوظبي
% 0.82
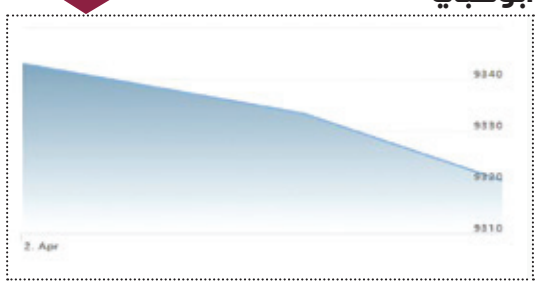

البحرين
% 0.6
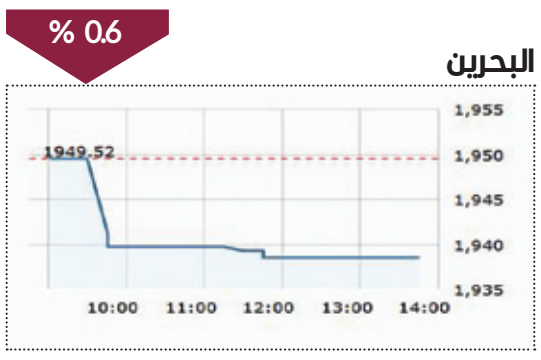

الكويت
% 0.4
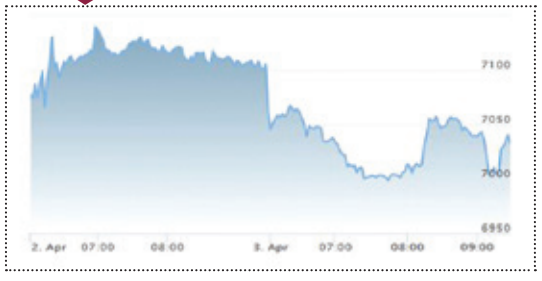

دبي - سامح الليثي

أغلقت أسواق الأسهم في المنطقة العربية على انخفاض، أمس، بسبب مخاوف من أن الرسوم الجمركية الأمريكية المضادة ستؤدي إلى تفاقم التوتر التجاري العالمي وقد تدفع العالم إلى الركود.

وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه سيفرض رسوماً بنسبة عشرة بالمئة على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة ورسوماً جمركية أعلى على عدد من أكبر الشركاء التجاريين للبلاد.

الإمارات

تماسكت أسواق المال المحلية في ختام جلسات، الخميس، في مواجهة التحديات التي عصفت بأسواق المال العالمية ليغلق سوق دبي المالي مؤشره عند مستوى 5027 نقطة، منخفضاً 1.66%، بينما أغلق مؤشر سوق أبوظبي المالي في المقابل عند مستوى 9257 نقطة، متراجعاً 0.82%.

وبشكل عام حققت الأسهم المحلية إجمالي سيولة ناهزت 1.6 مليار درهم، وذلك عبر إجراء أكثر من 33 ألف صفقة تمت في تداولات أسواق المال بالدولة.

ووفق توزيع السيولة المحققة، جاوزت السيولة في سوق أبوظبي المالي مليار درهم تمت عبر أكثر من 21.4 ألف صفقة فيما ناهزت السيولة التي حققتها الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي 600 مليون درهم خلال 11.6 ألف صفقة تمت في جلسات أمس.

سوق دبي

وعلى صعيد أداء الأسواق، تركزت الأسهم الأكثر ربحية في سوق دبي المالي في كل من القطاع الاستثماري والصناعة والقطاع اللوجيستي، حيث تصدر سهم «مزايا» ربحية السوق في ختام جلسات أمس، محققاً نمواً قدره 13.7% تلاه كل من سهمي شركة «الصناعات الوطنية القابضة» بنسبة 12.1% وسهم «ديبا» 5% ثم سهمة شركة «اجيلتي» بنسبة 4.7%.

فيما تراجعت أسهم أخرى بشكل نسبي خلال تداولات أمس منها سهم شركة «إعمار العقارية» بنسبة 9.6% ثم سهم «الوطنية للتأمينات» بنسبة 5.9% وسهم شركة «تبريد» بنسبة 5.4% ثم سهم شركة «الاتحاد العقارية» بنسبة 4.6%.

سوق أبوظبي

بينما جاءت أكثر الأسهم الرابحة في سوق أبوظبي المالي في قطاعات التأمين والصناعة والمصارف والعقار، حيث تصدر سهم شركة «الإمارات للتأمين» بنسبة 6.7% ثم سهم شركة «فودكو» بنسبة 6.5% تلاهما سهم «بنك أم القيوين» بنسبة 3.3% فيما نما سهم شركة «حياة للتأمين» بنسبة 2%.

في المقابل، كان سهم «بالمز» الأكثر تراجعاً في سوق أبوظبي خلال تداولات أمس بنسبة وصلت 9.74% بينما سهم «تكافل» بنسبة 9.71% وتقلص سهم «الخليج الاستثمارية» بنسبة 9% فيما أغلق سهم «الخليج للمشاريع الطبية» على تراجع 5.2% مع أخر تداولاته في جلسات أمس.

البورصات العربية

انخفض المؤشر السعودي 1.2 بالمئة متأثراً بانخفاض سهم مصرف الراجحي 1.4 بالمئة وسهم شركة التعدين العربية السعودية (معادن) بما يعادل 4.9 بالمئة. وتراجع سهم شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو 1.7 بالمئة.

مصر

وخارج منطقة الخليج، أغلق مؤشر الأسهم القيادية في مصر، والذي استأنف التداول بعد عطلة استمرت أربع جلسات، على انخفاض بنحو 1% مع تراجع سهم البنك التجاري الدولي 3.3 بالمئة.

وقال المحلل الاقتصادي، جوزيف ضاهرية، المدير العام في تيك ميل، إن هبوط البورصة السعودية قاده تراجع في الثقة هيمن على الأسواق الإقليمية والعالمية في أعقاب إعلان الرسوم الجمركية الأمريكية. وأضاف «أثر الانخفاض المصاحب في أسعار النفط سلباً على أداء السوق السعودية» بحسب تصريحات نقلتها «رويترز». وانخفضت أسعار النفط، وهي محفزة للأسواق المالية الخليجية، بما يعادل ستة بالمئة بعدما وافقت ثماني دول في تحالف أوبك+ على المضي في خطة رفع إنتاج النفط في مايو وتسريع وتيرتها.

وخسر مؤشر البحرين 0.6 بالمئة ليغلق عند 1950 نقطة.

وهبط المؤشر الكويتي 0.4 بالمئة إلى 8595 نقطة.

ولا تزال بورصتا قطر وسلطنة عمان في عطلة بمناسبة عيد الفطر.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

سوق دبي

مزايا	% 13.7
الصناعات الوطنية	% 12.1
ديبا	% 5
اجيلتي	% 4.7

سوق أبوظبي

الإمارات للتأمين	% 6.7
فودكو	% 6.5
بنك أم القيوين	% 3.3
حياة للتأمين	% 2

الأسهم الأكثر انخفاضاً

سوق دبي

إعمار العقارية	% 9.6
الوطنية للتأمينات	% 5.9
تبريد	% 5.4
الاتحاد العقارية	% 4.6

سوق أبوظبي

بالمز	% 9.74
تكافل	% 9.71
الخليج الاستثمارية	% 9
الخليج للمشاريع الطبية	% 5.2

الدولار يتراجع والمستثمرون يلوذون بالذهب

تحركات الدولار أمام العملات الرئيسية:

الدولار
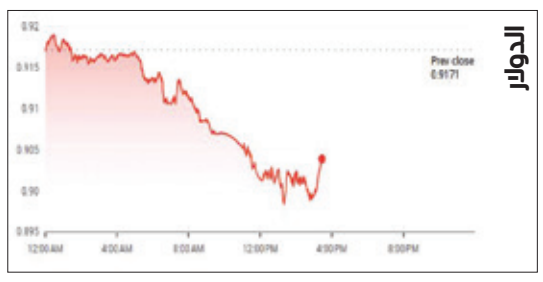

الجنيه الإسترليني
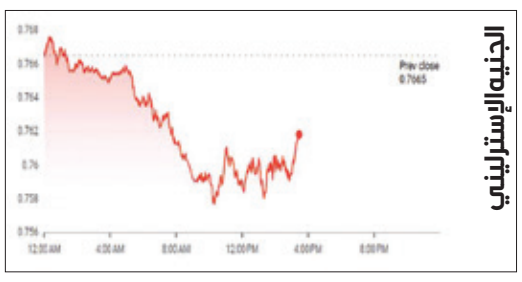

الدولار الكندي
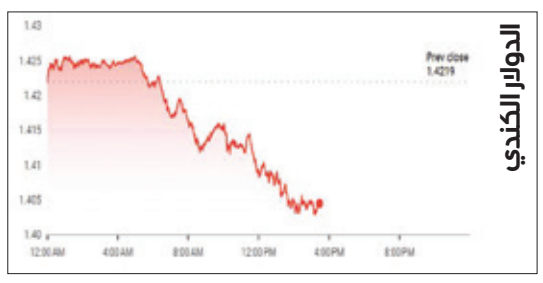

الين الياباني
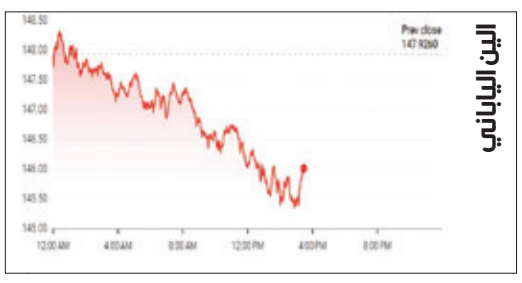

الفرنك السويسري
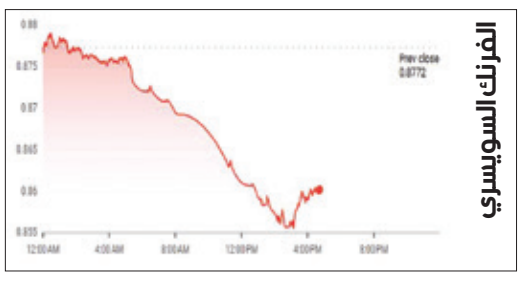

سنغافورة - رويترز

تراجع الدولار، أمس، بينما صعد اليورو بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رسوم جمركية بنسب أعلى من المتوقع، مما تسبب في هزة بالأسواق دفعت المستثمرين للإقبال على عملات أخرى مثل الين الياباني والفرنك السويسري.

وأدى إعلان ترامب إلى موجات صدمة بالأسواق العالمية ضغطت بشدة على أسواق الأسهم ودفعت المستثمرين إلى المسارعة بالإقبال على أصول ملاذ آمن منها السندات والذهب.

وتراجع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية، 1.6 بالمئة إلى 102.03 مسجلاً بذلك أقل مستوى منذ أوائل أكتوبر.

وارتفع اليورو 1.5 بالمئة إلى أعلى مستوى في ستة أشهر مسجلاً 1.1021 دولار.

وسبق أن فرض ترامب رسوماً جمركية على الألمنيوم والصلب والسيارات، إلى جانب زيادة الرسوم الجمركية على جميع السلع القادمة من الصين.

وقال آدم هيتس، الرئيس العالمي لقطاع الأصول المتعددة ومدير المحافظ الاستثمارية في جانوس هندرسون إنفستورز: «الرسوم الجمركية بالغة الارتفاع المفروضة على كل دولة على حدة تشير إلى «أسلوب تفاوضي» مما سيبقي الأسواق في حالة ترقب وقلق في المستقبل المنظور».

وارتفع الدولار الأسترالي الحساس للمخاطر 0.56 بالمئة ليصل إلى 0.63365 دولار أمريكي، كما زاد الدولار النيوزيلندي 0.9 بالمئة ليصل إلى 0.5796 دولار أمريكي.

وصعد الين الياباني إلى أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع مقابل الدولار، وصعد في أحدث تداولات بنسبة 1.7 بالمئة إلى 146.76 للدولار. ولامس الفرنك السويسري أعلى مستوى في خمسة أشهر عند 0.86555 للدولار.

ويشعر المستثمرون بالقلق من أن بعض شركاء الولايات المتحدة التجاريين قد يلجأون إلى إجراءات للرد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وانخفض مؤشر الدولار بأكثر من 5.7 بالمئة حتى الآن هذا العام.

وانخفض اليوان في التعاملات المحلية إلى أدنى مستوى مقابل الدولار منذ 13 فبراير، كما وصل في التعاملات الخارجية إلى أدنى مستوى في شهرين.

المتداولون يتساءلون.. أين قاع «البيتكوين»؟

تحركات العملات الرقمية:

بيتكوين
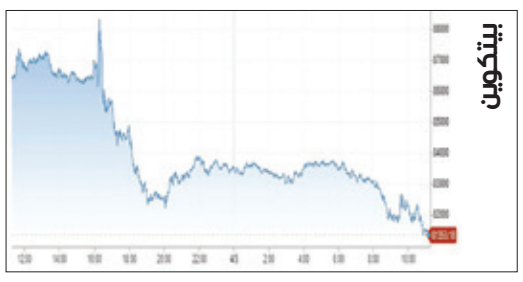

إكس آر بي
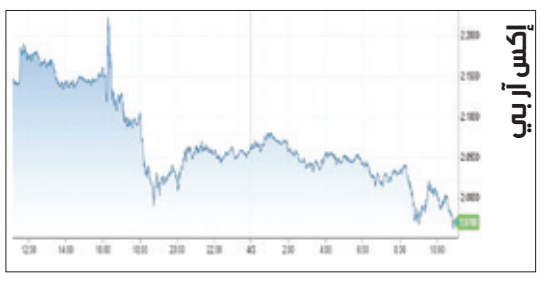

سولانا
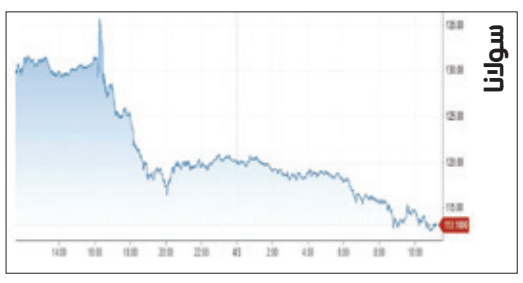

إيثر
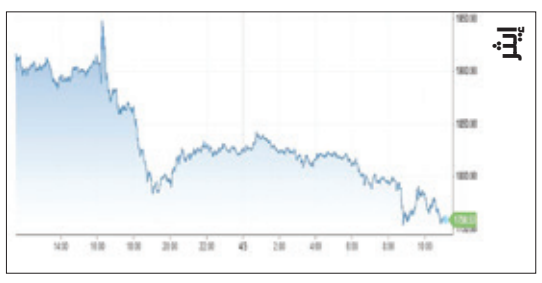

دبي - مصطفى درويش

يترقب المتداولون وصول البيتكوين إلى أدنى مستوياته، مع خروج 30,000 بيتكوين من منصات التداول خلال أسبوع. وبدأت بيتكوين الأسبوع تحت ضغط، حيث تم تداولها أعلى بقليل من مستوى الدعم البالغ 82,000 دولار، رغم استمرار انقسام التوقعات حول الأسعار. ويأتي هذا الانخفاض المفاجئ، رغم التطورات الإيجابية التي حدثت في وقت سابق من هذا الشهر، بما في ذلك اقتراح إنشاء احتياطي أمريكي للعملات المشفرة يضم بيتكوين، وإيثريوم، وريبل، وسولانا، وكاردانو. إضافة إلى قرار شركة «جيم ستوب» للألعاب بتخصيص 1.3 مليار دولار لبيتكوين، ما يدعم المزيد من تبنّي الشركات للعملة الرقمية، ويفترض أن يعزز الاتجاه الصاعد للسوق. وفي حين أرجع بعض محللي السوق الانخفاض الأخير في بيتكوين، إلى عوامل الاقتصاد الكلي، وانتهاء عقود الخيارات، يشير آخرون في المقام الأول إلى المخاوف بشأن الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، التي دخلت حيز التنفيذ.

وخلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، تم تداول البيتكوين عند 82,346 دولاراً حتى وقت كتابة التقرير، ما يعكس انخفاضاً بنسبة 3.48%، فيما بلغ سعر إيثيريوم 1778 دولاراً، بانخفاض بنسبة 5.14%، أما إكس آر بي، فتم تداولها بسعر 2.02 دولار، بانخفاض 4.75%، وتراجع سعر سولانا إلى 115.13 دولاراً، بانخفاض 8.94%، خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية.

وقال شاي بولور، كبير مسؤولي الاستراتيجية في شركة وولف فاينانشال لموقع «زي واي كريبتو»: إن «ما نشهده الآن هو سوق لا يتفاعل مع التدهور الفعلي في الأساسيات، بل مع فكرة إدخال حالة من عدم اليقين في سياق الاقتصاد الكلي الهش أصلاً». وأضاف أن «الخوف من الثاني من أبريل لا ينبع مما حدث، بل مما قد يحدث إذا تم تطبيق سياسات هيكلية جديدة وغير متوقعة. فالشركات تحدد أسعارها بالفعل، بناء على أسوأ السيناريوهات».

ووفقاً له، أدى هذا التراجع النفسي إلى خفض قسري للمخاطر في قطاعات متعددة، ما ساهم في مسار هابط لبيتكوين الهبوطي.

والجدير بالذكر أن بيانات سلسلة التوريد من سانتيمينت، تكشف أيضاً أن صناديق بيتكوين المتداولة في البورصة، تمر بمرحلة حاسمة من إعادة هيكلة المؤسسات وتقليل المخاطر. فبعد مرحلة تراكم قوية، انعكست تدفقات صناديق بيتكوين المتداولة في البورصة بشكل حاد، حيث شهدت انخفاضاً قدره 5 مليارات دولار (نحو 12%)، من أعلى مستوياتها على الإطلاق، ما يشير إلى تحول في الاتجاه من تدفقات خارجية طفيفة، إلى عمليات بيع مؤسسية كبيرة.

في الوقت نفسه، ورغم تراجع السوق، يبدو أن كبار المستثمرين يستغلون انخفاض الأسعار، حيث تشير بيانات إلى سحب كبير لعملة بيتكوين من منصات التداول، وهو مؤشر محتمل على مراكمتها. وغرد محلل العملات المشفرة علي مارتينيز قائلاً: «تم سحب أكثر من 30,000 بيتكوين من منصات التداول خلال الأسبوع الماضي، وفقاً لبيانات سلسلة القيمة من سانتيمنت».

وأكد أكسل أدلر من كريبتو كوانت، مؤيداً هذه الملاحظة، وأن المشاركين ذوي الخبرة في السوق، قد انتقلوا إلى مرحلة المراكمة.

الرسوم على الدول العربية بين 10 و41%

دبي ـ عبادة إبراهيم

فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية مرتفعة ومتباينة على بعض الدول العربية، بينما تواجه بدورها رسوماً مماثلة عند التصدير إلى هذه الدول.

الدول الخليجية، إلى جانب مصر والمغرب واليمن والسودان ولبنان، تخضع لرسوم أمريكية موحدة بنسبة 10% على الصادرات إلى الولايات المتحدة، بينما في المقابل، تواجه الأردن رسوماً مرتفعة بنسبة (20%)، وتونس (28%)، والجزائر (30%)، وليبيا (31%)، والعراق (39%)، وسوريا (41%).

أثار قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية على كل دول العالم تقريباً، فيما سماه «يوم التحرير» ردود فعل غاضبة، معتبرة القرار لعباً بالنار.

«البيان» طرحت تساؤلات على عدد من الخبراء: إلى أين سيذهب الاقتصاد العالمي بعد «يوم التحرير» الأمريكي هذا؟ وما حجم تأثيره في اقتصاد الدول العربية؟

وأجاب فيجاي فاليشا، الرئيس التنفيذي للاستثمار في «سنشري فاينانشال» بقوله: لطالما روّج ترامب لـ«يوم التحرير»، لكنه لم يترك لدى المشاركين في الأسواق أي شعور بالتحرر؛ فعلى الرغم من إشارته سابقاً إلى احتمال فرض رسوم جمركية محدودة النطاق، كشف ترامب عن إجراءات هي الأشد منذ قرن، وعلى الرغم من حفاظ الولايات المتحدة على فائض تجاري مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست في عام 2024، فإن ترامب فرض عليها رسوم استيراد أساسية بنسبة 10%، في خطوة تتماشى مع الرسوم التي تفرضها هذه الدول على السلع الأمريكية. وقد صدّرت الولايات المتحدة العام الماضي بضائع بقيمة 27 مليار دولار إلى الإمارات، متجاوزة بكثير الواردات من الإمارات التي بلغت 7.5 مليارات دولار؛ ما أدى إلى تحقيق فائض تجاري بقيمة 19.5 مليار دولار لمصلحة الولايات المتحدة، بزيادة 6.9% مقارنة بعام 2023. يُضاف إلى ذلك أن ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي تظل منخفضة نسبياً مقارنة بمعدلات الضرائب الأعلى في أوروبا، حيث تفرض معظم دول الخليج نسبة 5% فقط، بينما تطبق السعودية معدلاً أعلى يبلغ 15%.. ومن المتوقع أن يكون للرسوم الجمركية التي فرضها ترامب تأثير عالمي واسع النطاق، ولكن نظراً لحجم التبادل التجاري المحدود نسبياً بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، فمن غير المرجح أن يكون لهذه الرسوم الأساسية البالغة 10% تأثير اقتصادي كبير في المنطقة.

انخفاض الدولار الأمريكي

ويلفت فاليشا الأنظار إلى زاوية أخرى تتعلق بالدولار الأمريكي؛ حيث شهد انخفاضاً حاداً هذا العام وسط مخاوف من تباطؤ اقتصادي محتمل في الولايات المتحدة بسبب الرسوم الجمركية. ونتيجة لذلك، تتوقع الأسواق الآن ثلاث عمليات خفض لأسعار الفائدة بحلول يناير 2026، مقارنة بعمليتي خفض كانتا متوقعتين سابقاً. وعلى الرغم من تزايد الميل نحو تجنب المخاطر عالمياً، فإن الدولار لم يستفد من وضعه التقليدي كملاذ آمن، بل شهدت تدفقات رؤوس الأموال اتجاهاً نحو الذهب والين الياباني والأسهم الأوروبية. وقد زاد التوقع بتحفيز مالي في ألمانيا وأوروبا من الضغط على الدولار؛ ما

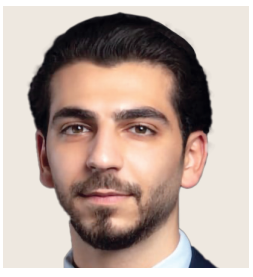

حمزة دويك

فيجاي فاليشا

يمثل دعماً لليورو.

ويضيف فاليشا: وبالنظر إلى ارتباط الدرهم الإماراتي بالدولار، فإن أي ضعف في قيمة الأخير قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات بالنسبة للشركات الإماراتية التي تعتمد على السلع الأجنبية. ومع ذلك، فإن انخفاض قيمة الدولار قد يعزز من تنافسية الصادرات الإماراتية، شريطة أن يظل الطلب العالمي قوياً. كما قد يدفع ضعف الدولار المستثمرين نحو أسواق بديلة؛ ما يجعل الإمارات، بفضل بيئتها المستقرة واقتصادها القوي، وجهة رئيسية لرؤوس الأموال العالمية. في غضون ذلك، يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تتمتع بروابط تجارية قوية مع آسيا وتظل إلى حد كبير محمية من مخاطر الرسوم الجمركية، أن تشهد تدفقات مالية متزايدة تدعم النمو الاقتصادي وتعزز استقرار الأسواق.

تنويع اقتصادي

ويحذر حمزة دويك، رئيس قسم التداول والتسعير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ساكسو بنك، من تداعيات كبيرة على التجارة العالمية سوف تحدث بسبب قرار ترامب، بما في ذلك دول الخليج، فهذه الرسوم تأتي ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى معالجة الاختلالات التجارية وحماية الصناعات المحلية في الولايات المتحدة، وذلك بهدف تحقيق منافع طويلة الأجل للاقتصاد الأمريكي.

لكن من جانب آخر فإن الرسوم الجمركية الجديدة تمثل أيضاً فرصة لدول الخليج لتسريع جهودها في التنويع الاقتصادي وتعزيز الشراكات التجارية الإقليمية. ومن خلال اتخاذ خطوات استباقية لمواجهة هذه التحديات، يمكن للمنطقة مواصلة النمو في ظل مشهد التجارة العالمية المتغير.

تسهيل التجارة

ويقول المتحدث باسم «دي إتش إل»: توقعنا التغيرات المحتملة في سياسات الرسوم الجمركية والتجارة التي قد تؤثر في تدفقات التجارة الأمريكية، واستعددنا للتعامل معها بفعالية. وقد أظهر مؤشر دي إتش إل Trade Atlas مؤخرًا أنه حتى في حال تطبيق جميع الزيادات المقترحة في الرسوم الجمركية من قبل إدارة ترامب وردّ الدول الأخرى بإجراءات مماثلة، فإن التجارة العالمية لا تزال مرشحة للنمو، وإن كان بوتيرة أبطأ بكثير.

ويضيف المتحدث باسم «دي إتش إل»: رغم هذه التحديات، نبقى متفائلين بمستقبل التجارة العالمية وقدرتها على الصمود، فهناك فرص نمو كبيرة في العديد من الأسواق حول العالم، لاسيما في القطاعات المتخصصة مثل التجارة الإلكترونية، وعلوم الحياة، والرعاية الصحية، والطاقة الجديدة، حيث نواصل استثماراتنا بشكل مستمر.

دول فقيرة ضمن الأكثر تضرراً

دبي ـ مصطفى درويش

تستهدف الرسوم الجمركية الأمريكية جميع دول العالم، بدءاً من حلفاء الولايات المتحدة القدامى - مثل الاتحاد الأوروبي (20%) وكوريا الجنوبية (26%) واليابان (24%) - وصولاً إلى الجزر غير المأهولة وأفقر دول العالم وأكثرها ضعفاً. وكانت الصين الأكثر تضرراً برسوم جمركية جديدة بنسبة 34%، بإضافة إلى رسوم جمركية سابقة بنسبة 20%، ليصل إجمالي الرسوم إلى 54%.

كما تستهدف تعريفات ترامب بعضاً من أفقر دول العالم وأكثرها ضعفاً أيضاً، بما في ذلك تلك التي تعاني من حروب أهلية مميتة وتخرج من أزمات اقتصادية خانقة.

وتتجاوز خمس دول حددتها الولايات المتحدة لفرض رسوم جمركية عليها فوق الحد الأدنى البالغ 10%، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية (11%)، مدغشقر (47%)، موزمبيق (16%)، ملاوي (18%)، وسوريا (41%)، وهذه الدول من بين أفقر 26 اقتصاداً في العالم. وتسهم هذه الاقتصادات مجتمعة بنسبة 0.5% فقط من الناتج والدخل العالميين، لكنها تؤوي نحو 40% من فقراء العالم، وفقاً للبنك الدولي.

وفي مدغشقر (47%)، وهي جزيرة يبلغ عدد سكانها حوالي 25 مليون نسمة قبالة سواحل جنوب أفريقيا، يعيش أكثر من 80% من السكان في فقر مدقع ويعيشون على أقل من 2.15 دولار يومياً. وبلغ إجمالي صادراتها إلى الولايات المتحدة، ثاني أكبر سوق تصدير لها، ما يقرب من 800 مليون دولار عام 2024، وتتألف بشكل رئيسي من الفانيليا والملابس والتيتانيوم والكوبالت.

وتعتمد فنزويلا (15%)، التي عانت أيضاً من انهيار اقتصادي وكارثة إنسانية، على الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لها. استوردت الولايات المتحدة سلعاً بقيمة 6 مليارات دولار من الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية في عام 2024.

ومن بين الدول الأخرى التي فرضت عليها أعلى معدلات تعريفات جمركية ميانمار (44%)، وهي دولة في جنوب شرق آسيا ضربها مؤخراً زلزال مدمر أودى بحياة أكثر من 3000 شخص.

تأثير تعريفات ترامب على دول جنوب آسيا

دبي - مصطفى درويش

قال محللون إن إعلان الرئيس دونالد ترامب التاريخي عن الرسوم الجمركية سيكون له تأثير دائم على جنوب آسيا، حيث تعد الولايات المتحدة وجهة تصدير رئيسية للعديد من دول المنطقة، وإن المنطقة، التي تضم الهند، أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، إضافة إلى باكستان وبنغلاديش وسريلانكا، «تواجه مستويات متفاوتة من الضغوط الاقتصادية»، بحسب مايكل كوجلمان، مدير معهد جنوب آسيا في مركز ويلسون، وهو مركز أبحاث مقره الولايات المتحدة. وقال كوجلمان إن «هناك الكثير من نقاط الضعف، وستؤثر الرسوم الجمركية بشدة» على دول جنوب آسيا.

وفرض ترامب أعلى رسوم جمركية في المنطقة على سريلانكا، بنسبة 44%. ولا تزال هذه الدولة تتعافى من أزمة اقتصادية أسهمت في الإطاحة بحكومتها، وهي الآن تعتمد على خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أيضاً أن تواجه بنغلاديش ضغوطاً اقتصادية بعد أن فرض ترامب رسوماً جمركية بنسبة 37% على واردات الملابس منها، وهي صناعة مهمة بالنسبة لهذه الدولة. ولطالما كانت الولايات المتحدة وجهة رئيسية لصادرات الملابس من بنغلاديش. وقد يضعف إعلان ترامب القدرة التنافسية للصناعة، ما يؤثر على الوظائف في هذا القطاع.

وقال بيسواجيت دار، الأستاذ البارز في مجلس التنمية الاجتماعية في نيودلهي: «ستتأثر بنغلاديش وسريلانكا بشدة، حيث سيتم تقييد وصولهما إلى الولايات المتحدة، أكبر سوق لصادراتهما».

وتلقت الهند بعضاً من أعلى معدلات الرسوم الجمركية بالنسبة لشريك تجاري رئيسي للولايات المتحدة، ولكن بنسبة 26%، لم تتأثر كنظيراتها الآسيوية. وقال كوجلمان: «قدمت نيودلهي العديد من التنازلات السابقة لواشنطن في محاولة لحماية نفسها، لكنها لم تفلح».

وأضاف أن «الحل» الوحيد لها الآن هو اتفاقية تجارية ثنائية تتفاوض عليها مع الولايات المتحدة. ومخاطر هذه المحادثات كبيرة، لأن التوصل لاتفاق سيخفض الرسوم الجمركية على الجانبين ويخفف العبء عن الهند.

وقال برافين خانديوال، السياسي من الحزب الحاكم في الهند ورئيس اتحاد تجار عموم الهند، إن الحكومة «ستتحدث مع إدارة ترامب حول كيفية ضمان أدنى تأثير على التجارة بين أمريكا والهند».

جدول التعريفات الجمركية الجديدة

ليسوتو	50 %	إثيوبيا	10 %
سان بيير وميكلون	50 %	غانا	10 %
كمبوديا	49 %	جامايكا	10 %
لاوس	48 %	باراغواي	10 %
مدغشقر	47 %	تنزانيا	10 %
فيتنام	46 %	جورجيا	10 %
ميانمار (بورما)	44 %	السنغال	10 %
جزر فوكلاند	41 %	أذربيجان	10 %
سوريا	41 %	الكاميرون	11 %
موريشيوس	40 %	أوغندا	10 %
العراق	39 %	ألبانيا	10 %
غيانا	38 %	أرمينيا	10 %
صربيا	37 %	نيبال	10 %
بنغلاديش	37 %	سينت مارتن	10 %
ليختنشتاين	37 %	الغابون	10 %
بوتسوانا	37 %	توغو	10 %
ريونيون	37 %	سورينام	10 %
تايلاند	36 %	بليز	10 %
البوسنة والهرسك	35 %	بابوا غينيا الجديدة	10 %
الصين	34 %	ملاوي	17 %
شمال مقدونيا	33 %	ليبيريا	10 %
تايوان	32 %	جزر العذراء البريطانية	10 %
فيجي	32 %	أفغانستان	10 %
إندونيسيا	32 %	بنين	10 %
أنغولا	32 %	بربادوس	10 %
مولدوفا	31 %	موناكو	10 %
سويسرا	31 %	أوزبكستان	10 %
ليبيا	31 %	جمهورية الكونغو	10 %
جنوب أفريقيا	30 %	جيبوتي	10 %
ناورو	30 %	بولينيزيا الفرنسية	10 %
الجزائر	30 %	جزر كايمان	10 %
جزيرة نورفولك	29 %	كوسوفو	10 %
باكستان	29 %	كوراساو	10 %
تونس	28 %	رواندا	10 %
كازاخستان	27 %	سيراليون	10 %
الهند	26 %	منغوليا	10 %
كوريا الجنوبية	25 %	سان مارينو	10 %
بروناي	24 %	أنتيغوا وبربودا	10 %
اليابان	24 %	برمودا	10 %
ماليزيا	24 %	إسواتيني (سوازيلاند)	10 %
فانواتو	22 %	جزر مارشال	10 %
ناميبيا	21 %	سانت كيتس ونيفيس	10 %
ساحل العاج	21 %	تركمانستان	10 %
الاتحاد الأوروبي	20 %	غرينادا	10 %
الأردن	20 %	السودان	10 %
زيمبابوي	18 %	جزر تركس وكايكوس	10 %
نيكاراغوا	18 %	أروبا	10 %
إسرائيل	17 %	الجبل الأسود	10 %
الفلبين	17 %	سانت هيلينا	10 %
زامبيا	17 %	قيرغيزستان	10 %
موزمبيق	16 %	سانت فنسنت وجزر غرينادين	10 %
النرويج	15 %	النيجر	10 %
فنزويلا	15 %	سانت لوسيا	10 %
نيجيريا	14 %	إيران	10 %
تشاد	13 %	ساموا	10 %
غينيا الاستوائية	13 %	غينيا	10 %
الكونغو الديمقراطية	11 %	تيمور الشرقية	10 %
الإمارات	10 %	مونتسيرات	10 %
مصر	10 %	مالي	10 %
السعودية	10 %	جزر المالديف	10 %
المغرب	10 %	طاجيكستان	10 %
قطر	10 %	الرأس الأخضر	10 %
عمان	10 %	بوروندي	10 %
البحرين	10 %	غوادلوب	10 %
الكويت	10 %	بوتان	10 %
لبنان	10 %	مارتينيك	10 %
اليمن	10 %	تونغا	10 %
المملكة المتحدة	10 %	موريتانيا	10 %
البرازيل	10 %	دومينيكا	10 %
سنغافورة	10 %	ميكرونيسيا	10 %
تشيلي	10 %	غامبيا	10 %
أستراليا	10 %	غويانا الفرنسية	10 %
تركيا	10 %	جزيرة عيد الميلاد	10 %
سريلانكا	10 %	أندورا	10 %
كولومبيا	10 %	أفريقيا الوسطى	10 %
بيرو	10 %	جزر سليمان	10 %
كوستاريكا	10 %	مايوت	10 %
الدومينيكان	10 %	أنغيلا	10 %
نيوزيلندا	10 %	جزر كوكوس (كيلينغ)	10 %
الأرجنتين	10 %	إريتريا	10 %
الإكوادور	10 %	جزر كوك	10 %
غواتيمالا	10 %	جنوب السودان	10 %
هندوراس	10 %	جزر القمر	10 %
السلفادور	10 %	كيريباتي	10 %
ترينيداد وتوباغو	10 %	ساو تومي وبرينسيبي	10 %
أوروغواي	10 %	جبل طارق	10 %
جزر البهاما	10 %	توفالو	10 %
أوكرانيا	10 %	إقليم المحيط الهندي البريطاني	10 %
أيسلندا	10 %	توكيلاو	10 %
كينيا	10 %	غينيا بيساو	10 %
هايتي	10 %	سفالبارد وجان ماين	10 %
بوليفيا	10 %	جزر هيرد وماكدونالد	10 %
بنما	10 %		

كيف تفاعل قادة العالم مع تعريفات ترامب؟

رئيسة المفوضية الأوروبية:
ضربة موجعة للاقتصاد العالمي ومستعدون للرد

الصين:
نعارض الرسوم وسنرد بإجراءات مضادة

فرنسا:
ترامب يعتقد أنه سيد العالم.. إنه موقف إمبريالي

إيطاليا:
إجراء سيّئ.. والحرب التجارية تضعف الغرب

كندا:
سنتصدى بإجراءات مضادة

ألمانيا:
تلحق الضرر بالعالم أجمع

اليابان:
الرسوم مؤسفة جداً

أستراليا:
غير مبررة على الإطلاق

إيرلندا:
ندعو التكتّل للردّ بطريقة متناسبة

الدنمارك:
لا أحد رابح.. الجميع خاسر

أورسولا فون ديرلاين

جوناثان رينولدز

غوستافو بترو

لارس لوك

يوجي موتو

أولف كريسترسون

فرنسوا بايرو

مارك كارني

كير ستارمر

دونالد توسك

جورجيا ميلوني

كارين كيلر سوتر

الاتحاد الأوروبي يعتزم فرض ضريبة على الخدمات الرقمية الأمريكية

قالت الناطقة باسم الحكومة الفرنسية، صوفي بريماس، إن الاتحاد الأوروبي يعتزم في رده على الرسوم الجمركية التي أعلنها دونالد ترامب «استهداف الخدمات الرقمية».

وأضافت لشبكة «إر تي إل» الفرنسية: «نحن متأكدون من أننا سنواجه تبعات سلبية على الإنتاج»، معربة عن قلقها، خصوصاً بشأن تأثير القرار الأمريكي على قطاع النبيذ والمشروبات الروحية.

ووقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الأربعاء، أمراً تنفيذياً يقضي بتعميم رسوم جمركية بحد أدنى يبلغ 10 % على كل الواردات إلى الولايات المتحدة، و20 % على المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

وأضافت بريماس: «لدينا مجموعة واسعة من الأدوات، ونحن مستعدون لهذه الحرب التجارية. بعد ذلك، سننظر في الطريقة التي يمكننا من خلالها دعم صناعاتنا الإنتاجية». وأشارت إلى أن ترامب «يعتقد أنه سيد العالم (...)، إنه موقف إمبريالي، كنا قد نسيناه إلى حد ما، لكنه يعود بقوة، وبعزيمة كبيرة».

وأشارت بريماس إلى أن الاتحاد الأوروبي يستعد لاستجابة من مرحلتين، مع تنفيذ «الاستجابة الأولى» في منتصف أبريل تقريباً، في ما يتعلق بالألمنيوم والصلب.

وقالت، إن الاتحاد الأوروبي سيستهدف بعد ذلك «كل المنتجات والخدمات»، ومن المرجح أن تكون الإجراءات جاهزة بنهاية أبريل، موضحة أن هذا الأمر ما زال قيد المناقشة.

وتابعت: «لكننا سنستهدف أيضاً الخدمات. على سبيل المثال، الخدمات عبر الإنترنت التي لا تخضع للضرائب حالياً»، لافتة إلى أن رد الاتحاد الأوروبي قد يتعلق أيضاً بـ «الوصول إلى عقود الشراء الخاصة بنا». **(باريس - أ ف ب)**

دبي - البيان

تفاعل قادة العالم مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية على جميع دول العالم، لاسيما من الصين والاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه، حذّر وزير الخزانة الأمريكي، سكوت بيسنت، دول العالم أجمع، من الردّ على رسوم ترامب، وذلك تحت طائلة حدوث «تصعيد». وقال الوزير، مخاطباً قادة هذه الدول «استرخوا، تحمّلوا الضربة، وانتظروا لمشاهدة كيف سيتطوّر الوضع، لأنّه إذا رددتم سيكون هناك تصعيد». وكانت أسرع الدول رداً على تعريفات ترامب هي:

ألمانيا

قال المستشار الألماني المنتهية ولايته، أولاف شولتز، إن الرسوم الجمركية «خطأ جوهري»، وستلحق الضرر بالعالم أجمع، وبالولايات المتحدة نفسها. وأضاف: «نريد التعاون، لا المواجهة، وسندافع عن مصالحنا».

واعتبر المستشار الألماني أولاف شولتس، أن الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة الواسعة النطاق «خاطئة جوهرياً»، لكن أوروبا منفتحة على إجراء مزيد من المحادثات، لوضع حد لحرب تجارية متصاعدة. وقال شولتس في مؤتمر صحافي «هذا هجوم على نظام تجاري حقق ازدهاراً في أنحاء العالم، نظام تجاري هو في جوهره ثمرة جهود أمريكية».

ودعت صناعة الكيميائيات الألمانية، التي تُعتبر الولايات المتحدة أكبر مستورد لمنتجاتها الاتحاد الأوروبي، إلى «التحلي بالهدوء»، في ردّه على رسوم ترامب، مؤكّدة أنّ «التصعيد لن يؤدي إلا إلى تفاقم الضرر». وقال اتحاد الصناعات الكيميائية الألمانية «في آي سي»، الذي يضمّ خصوصاً شركتي باير وباسف العملاقتين «نأسف لقرار الحكومة الأمريكية. من المهمّ الآن لكل الأطراف المعنية التحلّي بالهدوء».

المملكة المتحدة

قال رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، إن بريطانيا سترد على الرسوم الجمركية «بهدوء وهدوء»، وأضاف: «من الواضح أن هناك تأثيراً اقتصادياً». وقال ستارمر لقادة الأعمال في داونينغ ستريت، إن ترامب «تصرف لصالح بلاده، وهذه هي مهمته. اليوم، سأتصرف بما يخدم مصالح بريطانيا».

واعترف ستارمر، خلال اجتماع مع قادة قطاع الأعمال في داونينغ ستريت، بأن الرسوم الجمركية الأمريكية التي أقرّها الرئيس دونالد ترامب، سيكون لها «تأثير» في الاقتصاد البريطاني.

وقال زعيم حزب العمال: «من الواضح أن القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة، سيكون لها تأثير اقتصادي، على الصعيدَين المحلي والعالمي. لكنني أريد أن أكون واضحاً: نحن مستعدون، لأن إحدى نقاط القوة التي يتميز بها بلدنا، هي قدرتنا على الحفاظ على الهدوء».

وقال: «لقد تصرف رئيس الولايات المتحدة لصالح بلاده، وهذا هو التفويض المعطى له. واليوم، سأتصرف بما يخدم مصالح بريطانيا، بموجب التفويض المعطى لي»، مضيفاً أن المفاوضات التجارية ستستمر مع إدارة دونالد ترامب «وسنناضل من أجل أفضل اتفاق لبريطانيا». وأكد ستارمر أن «لا أحد ينتصر في حرب تجارية»، متعهداً الرد «بعقلانية وهدوء ورزانة».

وقال: «لدينا مجموعة من الأدوات المتاحة لنا، وسنواصل عملنا مع الشركات في أنحاء البلاد، لفهم تقييمها لهذه الخيارات». وأضاف «لا تزال نيتنا تأمين اتفاق (تجاري). لكن لا شيء غير مطروح للنقاش».

وأعلن وزير التجارة البريطاني، جوناثان رينولدز، أنّ المملكة المتّحدة ما زالت ملتزمة التوصّل لاتفاق مع الولايات المتحدة «لتخفيف» تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، مشدّداً على أنّ لندن لا تعتزم اتّخاذ إجراءات انتقامية في الحال.

بدورها، ندّدت جماعة الضغط المعنيّة بالتصنيع «ميك يو كي»، بقرار ترامب، مؤكدة في بيان، أنّ هذه الرسوم «مدمّرة»، و«ستقضي على عقود من سلاسل التوريد المتكاملة، التي تربط المملكة المتحدة بالولايات المتحدة، من خلال شركاء تجاريين آخرين».

فرنسا

هاجمت الحكومة الفرنسية «الموقف الإمبريالي» لدونالد ترامب، الذي اتهمه متحدث باسمه، بأنه يريد أن يكون «سيد العالم»، في هجوم شخصي نادر على الرئيس الأمريكي، بعد إعلانه عن الرسوم الجمركية العالمية.

واعتبر رئيس الوزراء الفرنسي، فرنسوا بايرو، أن الرسوم الجمركية الجديدة التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الأربعاء، تشكّل «كارثة» لأوروبا، وأيضاً للولايات المتحدة. وقال بايرو إن «هذا القرار هو كارثة لعالم الاقتصاد. يمثّل صعوبة بالغة لأوروبا. أعتقد أنه كارثة أيضاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمواطنين الأمريكيين».

أستراليا

أعلن رئيس الوزراء الأسترالي، أنتوني ألبانيزي، أنّ رسوم ترامب «غير مبرّرة بتاتاً»، ومن شأنها أن تغيّر علاقة بلاده بالولايات المتّحدة. وبعد أن فرض ترامب رسوماً جمركية بنسب مختلفة على سائر شركاء بلاده التجاريين، ومن بينها أستراليا، التي بلغت نسبة الرسوم على صادراتها إلى الولايات المتحدة 10%، قال ألبانيزي إنّ «هذه الرسوم ليست غير متوقعة، لكن دعونا نكون واضحين: إنّها غير مبررة بتاتاً»، مشدّداً على أنّ هذه الرسوم «ستكون لها عواقب على نظرة الأستراليين لهذه العلاقة».

السويد

قال رئيس الوزراء السويدي، أولف كريسترسون: «لقد أرست حرية التجارة والمنافسة، أسس نجاح الغرب. لهذا السبب، يمكن للأمريكيين الاستماع إلى الموسيقى على منصة سبوتيفاي السويدية، ويمكننا نحن السويديين الاستماع إلى نفس الموسيقى على هواتف آيفون الأمريكية. لهذا السبب، أشعر بأسف عميق للمسار الذي سلكته الولايات المتحدة، سعياً إلى تقييد التجارة برسوم جمركية أعلى».

إيرلندا

قال رئيس وزراء إيرلندا، مايكل مارتن: «أولويتي، وأولوية الحكومة، هي حماية الوظائف والاقتصاد الإيرلندي. وسنعمل مع شركاتنا، الشركات متعددة الجنسيات والشركات الإيرلندية، لتجاوز الفترة المقبلة». وأعرب مارتن، عن «أسفه الشديد» لفرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً جمركية بنسبة 20% على واردات بلاده من الاتّحاد الأوروبي، داعياً الدول الـ 27 الأعضاء في التكتّل، إلى الردّ على واشنطن بطريقة «متناسبة».

كولومبيا

اعتبر الرئيس الكولومبي، غوستافو بترو، أنّ «الحكومة الأمريكية تعتقد أنّ زيادة الرسوم الجمركية على وارداتها عموماً، قد تزيد الإنتاج والثروة والعمالة. برأيي، قد يكون هذا خطأ فادحاً».

بولندا

قال رئيس الوزراء البولندي، دونالد توسك: «الصداقة تعني الشراكة. الشراكة تعني رسوماً جمركية متبادلة تماماً. هناك حاجة إلى قرارات مناسبة».

الدنمارك

قال وزير الخارجية الدنماركي، لارس لوك راسموسن، إنّ «الجميع استفادوا من التجارة العالمية.. لا أفهم لماذا تريد الولايات المتحدة شنّ حرب تجارية على أوروبا. لا أحد ينتصر، الجميع خاسرون»، مؤكداً أنّ «أوروبا ستبقى موحّدة. أوروبا ستقدّم ردوداً قوية ومتناسبة».

النرويج

قالت سيسيلي ميرسيث وزيرة التجارة والصناعة النرويجية، لهيئة الإذاعة والتلفزيون النرويجية الرسمية (NRK): «نجري حساباتنا، وندرس ما حدث. لكن من الواضح أن هذا الأمر خطير على الاقتصاد العالمي، وهو بالغ الأهمية للنرويج. ما يمكننا فعله للوهلة الأولى، هو فرض رسوم جمركية بنسبة 20% على الاتحاد الأوروبي».

سويسرا

قالت كارين كيلر سوتر، رئيسة الاتحاد السويسري: «لقد أحاط المجلس الفيدرالي علماً بقرارات الولايات المتحدة بشأن الرسوم الجمركية. وسيحدد الخطوات التالية بسرعة. إن المصالح الاقتصادية طويلة الأجل للبلاد، هي الأولوية. واحترام القانون الدولي والتجارة الحرة، أمران أساسيان».

الصين

أكدت الصين، أنها «تحافظ على تواصل» مع الولايات المتحدة بشأن القضايا التجارية والاقتصادية، غداة إعلان واشنطن فرض رسوم جمركية باهظة. وقال المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية، هي يادونغ إن «وزارتا التجارة والاقتصاد في الصين والولايات المتحدة، تحافظان على التواصل»، مشدداً على أن بكين «مستعدة للانخراط مع الولايات المتحدة بشأن المسائل المهمة في التجارة الثنائية».

وأعلنت الصين أنها سترد «بهجوم مضاد» إذا استمرت الولايات المتحدة في «الابتزاز» المتعلق بالرسوم الجمركية، حسبما قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي، في تصريحات قبل يوم واحد من إعلان التعريفات الأمريكية الأحدث.

المفوضية الأوروبية

وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بأنها ضربة موجعة للاقتصاد العالمي، وأكدت استعداد الاتحاد الأوروبي للرد بإجراءات مضادة، في حال فشلت المفاوضات.

وقالت في بيان تُلي في مدينة سمرقند بأوزبكستان، قبيل قمة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى «نضع بالفعل اللمسات الأخيرة على الحزمة الأولى من الإجراءات المضادة، رداً على الرسوم الجمركية على الصلب». وأضافت «ونستعد الآن لمزيد من التدابير المضادة لحماية مصالحنا وأعمالنا، في حال فشلت المفاوضات».

ويعتزم الاتحاد الأوروبي بالفعل فرض رسوم جمركية مضادة على سلع أمريكية تصل قيمتها إلى 26 مليار يورو (28.4 مليار دولار)، خلال الشهر الجاري، رداً على رسوم أمريكية على واردات الصلب والألمنيوم، دخلت حيز التنفيذ في 12 مارس.

وعبّرت فون دير لاين عن أسفها البالغ إزاء الخطوة الأمريكية، محذرة من «عواقب وخيمة» على الاقتصاد العالمي، ودول ضعيفة تواجه رسوماً جمركية مرتفعة. وقالت «الضبابية ستتفاقم، وستؤدي إلى المزيد من إجراءات الحماية التجارية»، مشيرة إلى ارتفاع أسعار البقالة والأدوية والنقل، واضطرابات في مجال الأعمال.

تايوان

اعتبرت تايبيه أن الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تايوان «غير معقولة»، وقالت إن الحكومة تخطط لإجراء «مفاوضات جادة» مع واشنطن. وقالت الناطقة باسم الحكومة، ميشيل لي، بعدما أعلن ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 32 في المئة على المنتجات التايوانية، إن تايوان «تعتبر هذا القرار غير معقول، وستبدأ مفاوضات جادة مع الولايات المتحدة».

ويُعد الفائض التجاري لتايوان مع الولايات المتحدة، سابع أعلى فائض، مقارنة بالدول الأخرى، وقد وصل إلى 73.9 مليار دولار في عام 2024.

وتمثّل منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها رقائق أشباه الموصلات، حوالى 60 في المئة من صادرات تايوان إلى الولايات المتحدة. وقد أعفيت رقائق أشباه الموصلات، وهي صناعة تهيمن عليها تايوان، وكانت مصدر توتر بين واشنطن وتايبيه، من الرسوم. وكانت تايوان تعهدت أيضاً زيادة استثماراتها في الولايات المتحدة، وشراء الغاز الطبيعي المسال من ولاية ألاسكا الأمريكية، وزيادة إنفاقها الدفاعي إلى أكثر من ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. واتّهم ترامب تايوان بسرقة صناعة الرقائق الأمريكية، وهدد أخيراً بفرض رسوم جمركية تصل إلى 100% على واردات أشباه الموصلات من هناك.

اليابان

أعلن وزير التجارة والصناعة الياباني، يوجي موتو، أنّ طوكيو أبلغت واشنطن بأنّ الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس دونالد ترامب على واردات الولايات المتحدة من دول العالم أجمع، بما في ذلك رسوم بنسبة 24% على الصادرات اليابانية، هي إجراء «مؤسف جداً». وقال الوزير للصحافيين «لقد أوضحتُ أنّ إجراءات التعرفات الجمركية الأحادية التي اتّخذتها الولايات المتحدة مؤسفة جداً، وحضضت واشنطن بقوة، مرة أخرى، على عدم تطبيقها على اليابان»، مشيراً إلى أنّه تحدّث هاتفياً مع وزير التجارة الأمريكي، هوارد لوتنيك، قبل أن يفرض ترامب هذه الرسوم.

كندا

تعهّد رئيس الوزراء الكندي، مارك كارني، الردّ على رسوم ترامب، معتبراً أنها «ستغيّر جذرياً» التجارة الدولية.

وقال كارني في أوتاوا «سنتصدى لهذه الرسوم الجمركية بإجراءات مضادة»، معتبراً أن الرسوم على الصلب والألمنيوم والسيارات «ستؤثر مباشرة في ملايين الكنديين».

إيطاليا

أعلنت رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، أنّ رسوم ترامب «إجراء سيّئ»، محذّرة من أنّ اندلاع حرب تجارية لن يؤدّي إلا إلى إضعاف الغرب. وقالت ميلوني، في بيان، إنّ «فرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية على الاتحاد الأوروبي، إجراء أعتبره خاطئاً، ولا يصبّ في مصلحة أيّ من الطرفين. سنبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة، لتجنب حرب تجارية، ستؤدّي حتماً لإضعاف الغرب، لصالح جهات فاعلة عالمية أخرى».

البرازيل

أقرّ البرلمان البرازيلي قانوناً يجيز للحكومة اتّخاذ إجراءات للردّ على أيّ قيود تجارية تعرقل صادرات البلاد، بينما قالت حكومة الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا «نأسف للقرار الذي اتّخذته الحكومة الأمريكية بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على كلّ الصادرات البرازيلية». وأضافت أنّها «بصدد تقييم كلّ الإجراءات الممكنة، لضمان المعاملة بالمثل في التجارة الثنائية، بما في ذلك اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية».

تايلاند

أعلن رئيس الوزراء التايلاندي، بايتونغتارن شيناواترا، أنّ بلاده لديها «خطة قوية» للتعامل مع الرسوم الجمركية التي فرضها لتوّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على صادراتها إلى الولايات المتّحدة، مؤكداً أنّ بانكوك تأمل بأن تنجح عبر التفاوض في خفض هذه التعرفات الباهظة البالغة نسبتها 36%.

أكدوا أن التعريفات تضر باقتصاد بلادهم

كبار الرؤساء التنفيذيين بأمريكا يطالبون بإلغاء الرسوم

دبي - مصطفى درويش

حذرت «المائدة المستديرة للأعمال»، وهي مجموعة قوية من كبار الرؤساء التنفيذيين في أمريكا، من أن الرسوم الجمركية الأخيرة التي فرضها الرئيس دونالد ترامب قد تأتي بنتائج عكسية على الاقتصاد الأمريكي.

وقال جوشوا بولتن، الرئيس التنفيذي للمائدة المستديرة للأعمال: «إن الرسوم الجمركية الشاملة التي تراوح بين 10 % و50 % تنطوي على خطر التسبب في أضرار جسيمة للمصنعين والعمال والأسر والمصدرين الأمريكيين. وسيزداد الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الأمريكي كلما طالت مدة الرسوم الجمركية، وقد يتفاقم إذا تم اتخاذ إجراءات انتقامية».

وأكد بولتن، رئيس موظفي الرئيس السابق جورج دبليو بوش، أن «المائدة المستديرة للأعمال» تدعم هدف ترامب بـ«ضمان صفقات تجارية أفضل وأكثر عدالة»، بما في ذلك خفض الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية. وأضاف بولتن، أن مجموعة الرؤساء التنفيذيين تحث الإدارة وكبار الشركاء التجاريين على التوصل «بسرعة» إلى اتفاقيات تجارية «من شأنها إلغاء هذه الرسوم». وقال بولتن: «بينما تدور المفاوضات، نشجع الإدارة بشدة على تطبيق إعفاءات إضافية معقولة ووضع عملية استبعاد شفافة وقابلة للتنبؤ».

ترامب استثنى النفط والغاز من جولة الرسوم الجديدة| أرشيفية

200 رئيس تنفيذي

ويضم مجلس إدارة «المائدة المستديرة للأعمال» أكثر من 200 رئيس تنفيذي لشركات أمريكية رائدة، ويضم مجلس إدارتها ماري بارا، الرئيسة التنفيذية لشركة جنرال موتورز، وتيم كوك، الرئيس التنفيذي لشركة أبل، وجيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لشركة جي بي مورغان تشيس.

وأصدر معهد البترول الأمريكي، وهو مجموعة تجارية تمثل قطاع النفط والغاز، بياناً أشاد فيه بقرار ترامب استثناء النفط والغاز الطبيعي من الجولة الجديدة من الرسوم الجمركية.

نواب جمهوريون وديمقراطيون يسعون لتوبيخ ترامب

دبي - مصطفى درويش

انضم أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين إلى الديمقراطيين لتوجيه توبيخ نادر من الحزبين للرئيس دونالد ترامب بشأن السياسة التجارية. واعتمد مجلس الشيوخ قراراً بأغلبية 51 صوتاً مقابل 48 صوتاً يهدف إلى عرقلة الرسوم الجمركية التي اقترحتها إدارة ترامب على الواردات الكندية.

وكان الجمهوريون الأربعة الذين صوتوا مع الديمقراطيين هم: السيناتور راند بول، الذي شارك في رعاية القرار، وسوزان كولينز، وميتش ماكونيل، وليزا موركوفسكي. وتعد هذه الخطوة بمثابة رد فعل نادر من الحزبين ضد ترامب في مجلس يقوده الجمهوريون، وتأتي بعد أن انتقد ترامب الإجراء وحث الجمهوريين على التصويت ضده.

مجلس الشيوخ

وقد يظل تأثير تصويت مجلس الشيوخ رمزياً إلى حد كبير. فمن غير المتوقع أن يبذل قادة الحزب الجمهوري في مجلس النواب أي جهد لتوبيخ ترامب بشأن سياسة الرسوم الجمركية، بل إنهم تحركوا في وقت سابق من هذا العام لمنع خطوة مماثلة. رغم ذلك، يعتقد بعض الديمقراطيين في مجلس النواب أنهم ربما وجدوا طريقة للالتفاف على قادة الحزب الجمهوري بشأن مسألة سياسة الرسوم الجمركية. كما أن مشروع قانون مجلس الشيوخ، الذي يقوده الديمقراطيون، قيد الدراسة منذ فترة، ولم يكن رداً مباشراً على إعلانات ترامب بشأن الرسوم الجمركية يوم الأربعاء.

حالة الطوارئ

وسيلغي هذا القرار إعلان حالة الطوارئ الوطنية الذي استندت إليه إدارة ترامب في فبراير لإعلان الرسوم الجمركية المخطط لها على الواردات الكندية. ووصف الديمقراطيون هذا الإجراء بأنه وسيلة لإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الكندية. وقال النائب جريج ميكس، عضو مجلس النواب عن ولاية نيويورك وكبير الديمقراطيين في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، الأربعاء: إنه يعتزم تقديم قرار ذي صفة خاصة لإجبار مجلس النواب على التصويت على الرسوم الجمركية، وهي خطوة إجرائية يمكن استخدامها لتجاوز القيادة وفرض تصويت في مجلس النواب.

أبرز الحروب التجارية الأمريكية

دبي - البيان

حرب الدجاج 1962 ـ 1963:

خلال الستينيات فرضت الدول الأوروبية رسوماً جمركية على الدجاج الأمريكي الرخيص، ورد الرئيس ليندون جونسون بفرض تعرفة 25% على الشاحنات الخفيفة، ولا تزال سارية حتى اليوم.

حرب الأخشاب مع كندا 1982:

اتهمت الولايات المتحدة كندا بتقديم إعانات غير عادلة على الأخشاب اللينة، مما أدى إلى فرض تعريفات جمركية متبادلة، وهي لا تزال مصدر توتر حتى الآن.

حرب السيارات اليابانية 1987:

فرض الرئيس رونالد ريغان رسوماً 100% على السيارات اليابانية بسبب اتفاقية أشباه الموصلات. لم ترد اليابان بفرض رسوم انتقامية، ولكن انخفضت صادراتها، ما أدى إلى ركود استمر حتى عام 2002.

حرب الموز 1993:

فرض الاتحاد الأوروبي رسوماً على الموز القادم من أمريكا اللاتينية لدعم المزارعين في مستعمراته السابقة. رفعت الولايات المتحدة دعاوى ضد الاتحاد الأوروبي في منظمة التجارة العالمية، وفازت بها، مما أدى إلى تخفيض التعرفة لاحقاً.

حرب الصلب 2002:

فرض جورج بوش الابن تعريفات بين 8% و30% على الصلب المستورد (باستثناء كندا والمكسيك).

حرب ترامب التجارية الأولى 2018:

فرض 25% تعريفات على أكثر من 800 منتج صيني. وفرض 25% على الصلب و10% على الألمنيوم من كندا والمكسيك ودول الاتحاد الأوروبي.

ردت الصين بفرض تعريفة 178.6% على الذرة الرفيعة الأمريكية (رفعتها لاحقاً)، و25% على 128 منتجاً أمريكياً مثل فول الصويا والطائرات.

«جي بي مورجان»: 2025 عام الركود الاقتصادي

الرسوم سترفع الضرائب على الأمريكيين بمقدار 660 مليار دولار سنوياً

دبي - البيان

أكد محللو جي بي مورجان أن رسوم ترامب الجمركية ستغرق الاقتصاد العالمي على الأرجح في حالة ركود هذا العام. وإذا أبقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الرسوم الجمركية الضخمة التي أعلن عنها، فمن المرجح أن تسبب سياساته التجارية غير المسبوقة ركوداً في الاقتصادين الأمريكي والعالمي عام 2025، وفقاً لما ذكره محللو جي بي مورجان في مذكرة للمستثمرين.

وهذا ليس مفاجئاً تماماً، فقبل إعلانات ترامب عن الرسوم الجمركية الشاملة والمتبادلة، توقع محللو جي بي مورجان أن يدخل الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود بنسبة 40 %.

وأشارت جي بي مورجان إلى أن الرسوم الجمركية سترفع الضرائب على الأمريكيين بمقدار 660 مليار دولار سنوياً، وهي أكبر زيادة ضريبية في التاريخ الحديث، وبفارق ضئيل. كما ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ما يضيف 2 % إلى مؤشر أسعار المستهلك، وهو مقياس للتضخم الأمريكي الذي تراجع في السنوات الأخيرة.

وقال المحللون: سيكون التأثير على التضخم كبيراً. ونعتبر التنفيذ الكامل لهذه السياسات بمثابة صدمة اقتصادية كلية كبيرة». وستتفاقم الصدمة بتراجع ثقة المستهلكين والشركات، وأي رد فعل انتقامي، إذ قد تفرض الدول الأجنبية رسوماً جمركية جديدة على الولايات المتحدة.

وأضاف المحللون: «نؤكد أن هذه السياسات، في حال استمرارها، ستدفع الاقتصاد الأمريكي والعالمي على الأرجح إلى الركود هذا العام».

قطاع صناعة السيارات الألماني: الجميع خاسرون

برلين - أ ف ب

ندّد اتّحاد صناعة السيارات الألماني (في دي إيه)، بالرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أول من أمس، على واردات بلاده من دول العالم أجمع، مطالباً الاتحاد الأوروبي بالردّ عليها بقوة، كونها «ستُسبّب خسائر فادحة».

وقال الاتحاد، الذي يمثّل قطاع صناعة السيارات الألمانية، في بيان، إنّ «الاتحاد الأوروبي مُطالب الآن بالعمل معاً، وبالقوة اللازمة، مع الاستمرار في التعبير عن استعداده للتفاوض». والولايات المتّحدة هي سوق تصدير رئيس لصناعة السيارات الألمانية. وحذّر الاتحاد من أنّ الخسارة لن تقتصر على ألمانيا، بل ستطال المستهلك الأمريكي، وصناعة السيارات الأمريكية نفسها.

وقال البيان إنّ المستهلك الأمريكي سيعاني من جراء هذه الحمائية التجارية من ارتفاع معدّل التضخم، وتقلّص نطاق المنتجات، وهو أمر من شأنه أيضاً أن «يقلّل الضغوط على الشركات الأمريكية للابتكار، ويضعف قدرتها التنافسية».

وحذّر الاتحاد في بيانه، من أنّ الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، تمثّل «عبئاً وتحدّياً كبيراً» بالنسبة لصناعة السيارات العالمية، وهو أمر «من شأنه أن يؤثر أيضاً في العمالة».

وناشد الاتحاد الألماني بروكسل إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة «مع أكبر عدد ممكن من المناطق في العالم»، لكي يصبح الاتحاد الأوروبي «بطلاً للتجارة العالمية الحرة والعادلة». وبحسب تصريحات ترامب، فإنّ كل واردات الولايات المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ستخضع لتعرفة جمركية بنسبة 20 %.

أما الواردات من السيارات، فتبلغ نسبة الرسوم الجمركية التي ستفرضها الولايات المتحدة عليها 25 %. وتشكّل صناعة السيارات إحدى ركائز الاقتصاد الألماني، وهي القطاع الصناعي الأكبر في البلاد. وفي العام الماضي، كانت الولايات المتحدة أكبر مستورد للسيارات الألمانية (13.1 %)، على الرغم من أنّ العديد من المصنّعين الألمان لديهم مصانع في أمريكا، يصنّعون فيها سيارات لتلبية الطلب الداخلي الأمريكي.

«فولكسفاغن» تعتزم فرض رسوم استيراد

برلين - رويترز

أفادت صحيفة وول ستريت جورنال، أن شركة فولكسفاغن تعتزم فرض «رسوم استيراد» على المركبات التي ستشملها التعريفات الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بواقع 25 %.

ونقل التقرير عن مذكرة مرسلة لوكلاء البيع بالتجزئة، أن شركة تصنيع السيارات الألمانية، أوقفت مؤقتاً شحنات السيارات القادمة من المكسيك عبر السكك الحديدية، وستحتجز في الموانئ السيارات القادمة من أوروبا على متن سفن. وأظهر تحليل أجرته وكالة رويترز لرموز الرسوم الجمركية المشمولة في إخطار اتحادي، أن رسوم ترامب الجمركية على السيارات، ستشمل واردات مركبات وقطع غيار سيارات، تتجاوز قيمتها 460 مليار دولار سنوياً.

ووفقاً لـ«وول ستريت جورنال»، فقد أبلغت فولكسفاغن وكلاءها بأنها ستقدم المزيد من التفاصيل بحلول منتصف أبريل الجاري، بشأن استراتيجيات تسعير السيارات المشمولة بالتعريفات الجمركية.

QIC

شـركة قـطـر للتـأمـيـن

Qatar Insurance Company

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
السادة أعضاء مجلس إدارة شركة قطر للتأمين - فرعي دبي وأبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة قطر للتأمين - فرعي دبي وأبوظبي، الإمارات العربية المتحدة («الفرعين»)، التي تتألف من بيان للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وبيانات الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في أموال المركز الرئيسي والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للفرعين كما في 31 ديسمبر 2024، وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الفرعين وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمر آخر

نود أن نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن للمعلومات الإضافية الملحقة في إيضاح 21 لا تشكل جزءاً من البيانات المالية.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 48 لسنة 2023، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الفرعين على مواصلة أعمالهما وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الفرعين أو إيقاف عملياتهما أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للفرعين.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية وبشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للفرعين.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الفرعين على مواصلة أعمالهما وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدارنا لتقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الفرعين عن مواصلة العمل بمبدأ الاستمرارية. في توقف الفرعين عن مواصلة أعمالهما وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية بصورة عادلة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 48 لسنة 2023، فإننا ننوه بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
عادل عابد
رقم التسجيل: 5514
دبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 28 مارس 2025

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر

	31 ديسمبر 2024 ألف درهم	31 ديسمبر 2023 ألف درهم
الموجودات		
النقد وما يعادله	363,808	163,807
ودائع قانونية وودائع ضمان أخرى	357,402	108,570
ودائع ثابتة	164,834	746,136
استثمارات مالية	304,988	-
موجودات عقود التأمين	3,930	3,232
موجودات عقود إعادة التأمين	397,405	336,692
الذمم المدينة الأخرى والمصروفات المدفوعة مقدماً	21,224	44,198
مستحق من أطراف ذات علاقة	6,943	15,045
موجودات حق الاستخدام	13,235	-
ممتلكات ومعدات	10,094	752
إجمالي الموجودات	1,643,863	1,418,432
المطلوبات وأموال المركز الرئيسي		
المطلوبات		
مطلوبات عقود التأمين	841,713	560,502
مطلوبات عقود إعادة التأمين	41,538	64,496
مطلوبات الإيجار	13,704	-
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	4,373	4,750
الذمم الدائنة الأخرى	30,700	61,764
المستحق إلى أطراف ذات علاقة	11,402	29,019
إجمالي المطلوبات	943,430	720,531
أموال المركز الرئيسي		
رأس المال المخصص	5,000	5,000
الحساب الجاري للمركز الرئيسي	587,771	626,405
احتياطي القيمة العادلة	(1,819)	-
احتياطي إعادة التأمين	8,110	7,020
احتياطي تمويل التأمين	(3,168)	(3,905)
الأرباح المحتجزة	104,539	63,381
إجمالي أموال المركز الرئيسي	700,433	697,901
إجمالي أموال المركز الرئيسي والمطلوبات	1,643,863	1,418,432

على حد علمنا، إن البيانات المالية تعرض وبشكل عادل، من جميع النواحي المادية، المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

إيلانجو تي
الرئيس التنفيذي
(الإمارات العربية المتحدة)

بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
إيرادات التأمين	2,152,406	1,094,133
مصروفات التأمين	(2,201,059)	(898,733)
نتائج خدمة التأمين قبل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	(48,653)	195,400
صافي إيرادات / (مصروفات) عقود إعادة التأمين	40,751	(159,118)
نتائج خدمات التأمين	(7,902)	36,282
صافي مصروفات التمويل من عقود التأمين	(14,991)	(8,673)
صافي إيرادات التمويل من عقود إعادة التأمين	30,662	1,639
صافي نتائج تمويل التأمين	15,671	(7,034)
إيرادات التأمين	7,769	29,248
صافي إيرادات الاستثمار	55,145	38,581
إجمالي الإيرادات	62,914	67,829
المصروفات التشغيلية والإدارية	(16,441)	(14,145)
الأرباح قبل الضرائب	46,473	53,684
مصروف ضريبة الدخل	(4,225)	-
الأرباح بعد الضرائب	42,248	53,684
الإيرادات / (الخسائر) الشاملة الأخرى		
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى الأرباح أو الخسائر		
صافي مصروفات التمويل من عقود التأمين	(4,414)	(15,323)
صافي إيرادات التمويل من عقود إعادة التأمين	5,151	9,087
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات	(1,819)	-
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	(1,082)	(6,236)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	41,166	47,448

متطلبات الملاءة

وفقاً للمادة (7) من القسم (2) من قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (25) لسنة 2014 بشأن اللوائح المالية لشركات التأمين، يتعين على الفرعين الالتزام بشكل دائم بمتطلبات هامش الملاءة.

أدرج الفرعين في سياساتهما وإجراءاتهما الاختبار الضروري لضمان الامتثال المستمر والكامل للوائحها.

يلخص الجدول ادناه متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والحد الأدنى من صندوق الضمان، ومتطلبات رأس مال الملاءة للشركة وإجمالي رأس المال المحتفظ به للوفاء بهوامش الملاءة المطلوبة على النحو المحدد في اللائحة.

وفقاً للتعميم رقم 923 / 2022 / CBUAE / BSD / N الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ 28 فبراير 2022، أفصح الفرعين عن وضع الملاءة المالية للفترة السابقة مباشرة حيث لم يتم الانتهاء من وضع الملاءة الحالي.

رأس المال المحتفظ به من قبل الفرعين

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	100.000	100.000
متطلبات ملاءة رأس المال	420,958	263,364
صندوق الضمان الأدنى	456,253	253,450

صندوق خاص

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الصناديق الأساسية الخاصة		
الأموال الخاصة المؤهلة للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ومتطلبات ملاءة رأس المال وصندوق الضمان الأدنى	522,920	549,596
هامش الملاءة المالية للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (فائض)	422,920	449,596
هامش الملاءة لمتطلبات ملاءة رأس المال (الفائض)	101,962	286,232
هامش الملاءة لصندوق الضمان الأدنى (فائض)	66,667	296,146

تم نشر البيانات المالية وفقاً للمادة 51 من المرسوم بقانون اتحادي رقم (48).لسنة 2023 بشأن تنظيم أنشطة التأمين

شركة قطر للتامين

ص.ب 4066 دبي :ص. ب 73797, ابوظبي الامارات العربية المتحدة

شركة قطر للتامين(ش.م.ق) فرعي دبي وأبوظبي

تلفون رقم : 0097142224045 , فاكس رقم : 0097126769466

qicdubai@qicuae.com
qicabudh@qicuae.com
www.qicuae.com

مواد تنشر بالتعاون مع
FINANCIAL TIMES
كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة توزيعها أو نسخها أو تعديلها بأي شكل من الأشكال. لا تتحمل Financial Times Limited أي مسؤولية عن دقة الترجمة أو جودتها.

التعريفات تضع الاقتصاد العالمي على طريق لوجهة مجهولة

محمد العريان

رئيس كلية «كوينز» بجامعة «كامبريدج» ومستشار لمؤسستي «أليانز» و«غراميرسي»

«أخبرني فقط كيف ستنتهي الأمور!» سؤال يتردد في أذهان الكثيرين، في ظلّ تحوّل جذري في الاقتصاد العالمي يتجاوز بكثير إعلان الرسوم الجمركية الأمريكية الذي يُثير صدمة في الأسواق والشركات العالمية حالياً، ويمكن اعتباره تغييراً جذرياً في آلية عمل الأمور: هيكلي، ومُزمن، ومنهجي.

يمثل ما حدث تحوّلاً جذرياً في السياسة، في وقتٍ تُصبح فيه العديد من الاقتصادات الوطنية عُرضةً لقوى خارجية مُعقدة بشكلٍ غير مُعتاد، فالدور العالمي المُهمّ لأمريكا، الذي كان يوماً ما مُرتكزاً رئيسياً، لا يتغير فحسب بما يتجاوز ما كان مُعظم الرؤساء التنفيذيين والمستثمرين يُتوقع حدوثه، بل من المُؤكد أنه سيحفز سلوكاً مُقلقاً مُماثلاً من جانب الدول الأخرى.

وفي غضون أسابيع قليلة، أصبحت الولايات المتحدة، التي كانت تُعتبر في السابق المُحرّك الموثوق للاقتصاد العالمي بفضل «استثنائيتها»، عُرضةً لمخاوف مُتزايدة بشأن «الركود التضخمي» - وهو مزيجٌ مُقلقٌ من تباطؤ النمو وارتفاع التضخم.

وبدلاً من التركيز على مناقشة الابتكارات المثيرة التي تعزز الإنتاجية، تشعر الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم بالقلق إزاء التصعيد المتبادل للتعريفات الجمركية، وتعطيل الحوكمة التقليدية، والتحدي المتمثل في تمويل المزيد من الدفاع في عصر بات أقل أمنا بكثير.

وفي حين يتفاوت مدى المساحة المتاحة للدول لتعديل سياساتها واستراتيجياتها، إلا أن مساحة المناورة محدودة، إذ تصبح المرونة المالية مقيدة بارتفاع مستوى الدين والعجز. كما تتراجع الثقة بشكل كبير في قدرة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على خفض أسعار الفائدة لدعم النمو غير التضخمي.

وتنعكس هذه القضايا بشكل متزايد في استطلاعات رأي الشركات والأفراد، وكذلك في الأسواق المالية. فقد انخفضت ثقة الشركات والأسر الأمريكية، بينما ارتفعت توقعات التضخم على المدى الطويل إلى مستوى لم تشهده منذ أكثر من ثلاثة عقود. وأنهى كل من مؤشري ستاندرد آند بورز وناسداك الربع الأول بانخفاضات حادة، وارتفع سعر الذهب، الملاذ الآمن التقليدي، من مستوى قياسي إلى آخر.

ويعتبر الأداء الضعيف للأسهم الأمريكية مقارنةً بنظيراتها الأوروبية أمراً مذهلاً. وبينما تخشى الأسواق من فقدان الاستثنائية الاقتصادية الأمريكية، فإن أوروبا على وشك التحول الاقتصادي مع استجابة ألمانيا لـ«لحظة سبوتنيك» الخاصة بها، مستفيدة من حيّزها المالي الأكبر نسبياً. وبغض النظر عن العجز الهيكلي الطويل الأمد، فقد احتضن المستثمرون فجأة احتمالات قيام أكبر اقتصاد في أوروبا بقيادة عملية على مستوى القارة لزيادة الإنفاق على الدفاع والبنية الأساسية، فضلاً عن بذل جهود أكثر جدية لسد فجوة الابتكار مع الصين والولايات المتحدة.

وهناك اتفاق بين الغالبية على أن رحلة الاقتصاد العالمي المباشرة ستكون أكثر وعورة، لكن من الصعب التنبؤ إلى أين يتجه كل هذا. وفي الواقع، حاولتُ مؤخراً القيام بذلك، مستفيداً من الحكمة الجماعية للعديد من الاقتصاديين ومحللي السوق الذين أحترمهم. وللوصول إلى وضوح أكبر حددتُ وجهتين: إحداهما عملية إعادة صياغة على غرار ريغان-تاتشر من خلال عملية تدمير إبداعي، مما يؤدي إلى اقتصادات أكثر كفاءة، وقطاعات حكومية أكثر انسيابية، ونمو عالمي أكثر توازناً، ونظام تجاري أكثر عدالة. وباختصار، بلوغ وضع أكثر ملاءمة لاستغلال وعود الإنتاجية التي توفرها الابتكارات المثيرة في الذكاء الاصطناعي والروبوتات وعلوم الحياة وغيرها.

السيناريو الآخر هو انكسار العلاقات الاقتصادية والمالية الحرجة بدلاً من أن تُعاد صياغتها، فديناميكيات الركود التضخمي المشابهة لتلك التي شوهدت في الولايات المتحدة في عهد جيمي كارتر تصبح أكثر تعقيداً في إزالتها. ويصبح تسليح التجارة والتمويل الدوليين على غرار إفقار الجار هو القاعدة وليس الاستثناء. وبدون أزمة عميقة تهدد بركود عالمي يستمر لسنوات عديدة، فإن الآفاق ضئيلة للغاية لتنسيق السياسات الدولية اللازم لمعالجة التحديات المشتركة، مثل القضايا البيئية ومعايير الابتكار.

ولم تكن هناك مجموعة من الإجابات عندما أبدى زملائي آراءهم حول احتمالات هذين السيناريوهين. وبدلاً من ذلك، تراوح الأمر بين 20 / 80 في النسب المئوية النسبية. وللأسف، فإن هذا الأمر واقعي، حيث تواجه الاقتصادات الغربية تغييراً هائلاً في النظام يستغرق سنوات عديدة في تطوره. ومن المرجح أن تكون الآثار، وإن كانت غير مؤكدة، بعيدة المدى.

وبدلاً من انتظار الوضوح والأمل في عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي، يجب على الشركات والحكومات في جميع أنحاء العالم أن تتقبل أنها تعمل الآن في اقتصاد عالمي يمضي في رحلة وعرة إلى وجهة مجهولة. وللازدهار في عالم من التغييرات الهيكلية التي تستمر لسنوات عديدة، فإنها تحتاج إلى التعامل مع عدم اليقين والتقلبات بدلاً من أن تشلّها؛ وهي بحاجة إلى تبني درجة من المرونة وخفة الحركة قد تتجاوز بكثير ما اعتادت عليه. وعموماً، لا توجد إجابات مشتركة ولا حل بسيط. إنه بالفعل عالم جديد.. عالم مقلق للغاية.

FT

رسوم ترامب الجمركية تعزز تعاون دول العالم لتجاوز أمريكا

إدوارد لوس

قال دونالد ترامب ذات مرة، إن التعريفات هي «أجمل» كلمة. لذا، وبعد إغلاق الأسواق يوم الأربعاء، أعلن ترامب «يوم التحرير» تكريماً لهذه التعريفات. لكن بالنسبة لشركاء أمريكا التجاريين، سيمثل الثاني من أبريل، نهاية حقبة التجارة العالمية، بعد أن رفع ترامب التعريفات الجمركية إلى معدلات لم نشهدها منذ إقرار قانون سموت-هاولي، «سيئ السمعة»، خلال فترة الكساد الكبير.

أما بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين، فيعني يوم التحرير، ارتفاع الأسعار. وبالنسبة لترامب نفسه، فقد كان ذلك تحقيقاً لطموحه القديم، بإعلان حرب اقتصادية على «الغشاشين» الأجانب، الذين «نهبوا» و«اغتصبوا» و«سلبوا» أمريكا لعقود. وسيكون التأثير الفوري لـ«يوم التحرير»، هو الكثير من الارتباك وعدم اليقين، وهو أمر مقصود بالنسبة لترامب، في كثير من الأحيان. فكلما زادت الفوضى، زاد شعوره بالسيطرة.

لقد أوضح ترامب أنه جرى حساب المعدلات بناءً على مزيج من التعريفات الجمركية، والدعم والتلاعب بالعملة. لكن يبدو أن الأرجح أنه ببساطة قام بقسمة العجز التجاري الثنائي للدولة على صادراتها إلى الولايات المتحدة. وقد أفلتت بعض الدول، مثل البرازيل والمملكة المتحدة، من العقاب بفرض الحد الأدنى من الرسوم البالغة 10 %. بينما تضررت دول أخرى، مثل فيتنام وكمبوديا ولاوس، مع تجاوز الرسوم نسبة الـ 40 %. ومع بلوغ مستوى الرسوم بالنسبة للاتحاد الأوروبي نسبة 20 %، والصين 34 %، رفع الرئيس الأمريكي أسعار الواردات الأمريكية في المتوسط، بما لا يقل عن الربع. هذا حتى قبل أن ترد بقية دول العالم.

وهناك تأثير آخر يتعلق بالمعاملات التجارية، حيث ستشكك الدول في منهجية ترامب، وتطالب بخفض الرسوم. كما ستضغط الشركات الأمريكية من أجل إعفاءات جمركية على المكونات، وحسبما يؤكد ترامب، فستتم مكافأة الدول والشركات التي تقدم تنازلات وامتيازات، مقابل خفض الرسوم أو الإعفاءات. أما من يرد بالمثل على ترامب، فسيُعاقب. كما يُظهر سجله أنه سيرفع أسعار الفائدة الأمريكية بدوره. لكن من المستحيل عموماً التنبؤ بالنتيجة النهائية. مهما كان الضرر الذي تُلحقه حرب التجارة العالمية بالأسعار والنمو والوظائف، فإن التوقعات الاقتصادية ستزدهر، حسب عدد من الخبراء.

من ناحية أخرى، سيسير التأثير السياسي في الغالب نحو اتجاه واحد، حيث من المفترض أن يُلحق ارتفاع التضخم وانخفاض النمو ضرراً بالرئيس، خاصة أنه تولى منصبه متعهداً بخفض الأسعار - على عكس خفض التضخم - وهو الآن يُقدم على عكس ذلك. وبما أن رد الفعل العنيف للتضخم دفع ترامب نحو الفوز، فإن الزيادات المؤكدة للأسعار، ستُسفر عن ردود أفعال عقابية. وقد ظهرت بالفعل علامات استياء الناخبين، عندما انخفضت هوامش الجمهوريين بشكل حاد في الانتخابات الخاصة في الدوائر الانتخابية الآمنة. كما انخفض معدل تأييد ترامب، وفقاً لآخر استطلاعات رويترز-إبسوس، بشكل حاد هذا الأسبوع، إلى 43 % فقط، لكن انتخابات التجديد النصفي لا تزال على بُعد 20 شهراً.

من التسرع أيضاً، افتراض أن الناخبين سيكونون بمنأى عن التضليل الاقتصادي. فقد أوصلت وسائل التواصل الاجتماعي فن إلقاء اللوم على الآخرين إلى مستويات علمية قريبة من الكمال. والخطوة المنطقية التالية - وهي هدف آخر لترامب منذ فترة طويلة - هي إصدار أمر بترحيل المهاجرين على نطاق أوسع بكثير. وحتى الآن، حصر ترامب اعتقالاته وعمليات إخلائه في قضايا اختبار دعائية. وقد تكون المرحلة التالية هي تكثيفها. ثم هناك تأثير الأمن القومي في الولايات المتحدة.

لقد انصبّ التركيز في معظمه على الكلفة الاقتصادية لـ«يوم التحرير»، الذي أعلنه ترامب. لكن التداعيات الجيوسياسية قد تكون أطول أمداً بكثير. الجدير بالذكر، أن ترامب استعرض قائمة طويلة من الأصدقاء والحلفاء، قبل أن يذكر الصين، لكن التأثير سيكون واضحاً في تقريبهم جميعاً من بعضهم البعض. وعلى سبيل المثال، ففي نهاية الأسبوع الماضي، التقى مسؤولون اقتصاديون من اليابان وكوريا الجنوبية، بنظرائهم الصينيين - وهو أول اجتماع من نوعه منذ سنوات، فيما كان في الواقع جلسة تخطيطية حول كيفية التعامل مع حرب ترامب التجارية. كما يُقدم الاتحاد الأوروبي وكندا مبادراتٍ تجاه الصين.

إن الرئيس الأمريكي يفتخر بأنه لا يُمكن التنبؤ بتصرفاته. لكن من المُحتمل أن رد فعل السوق، الذي كان واضحاً في انخفاض أسعار العقود الآجلة عند بدء حديثه، قد يكبح جماح غرائزه، فالعالم الآن بات مُدرّباً جيداً على التعامل قدرة ترامب على التغيير المفاجئ. واسأل المكسيك وكندا، اللتين أجبرهما على إعادة التفاوض على اتفاقية نافتا في ولايته الأولى، في صفقة يصفها الآن بأنها «مروعة». وبغض النظر عما إذا كانت فوضى حرب ترامب التجارية عابرة، أم أنها تزداد سوءاً، فإن التكلفة الدبلوماسية ستستمر. ستسعى الدول إلى عقد صفقات جادة مع بعضها البعض، متجاوزةً أمريكا. بهذا المعنى، يمكن النظر إلى إجراءات ترامب على أنها «مُدمرة».

FT

التعريفات الجديدة.. موقف عدائي تجاه الشركاء التجاريين

قد يحاول المؤرخون يوماً ما إعادة بناء كيفية وصول إدارة ترامب إلى معدلات التعريفات الجمركية التي أعلنتها منذ ساعات، لكن حينها، ستكون العملية مجرد دراسة أكاديمية. أما الآن، فالمهم هو أن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً عدائياً بشكل غريب تجاه شركائها التجاريين، تاركةً الدول - والمستثمرين - في حيرة من أمرهم، حول سؤال ضروري: إلى متى سيصمد الجميع في ظل هذا الوضع. فقد كان إجماع وول ستريت على «يوم التحرير»، أن متوسط معدل التعريفات الجمركية الأمريكية سيكون بين 10 - 20 %، مع ميل معظم المحللين إلى النصف الأدنى من المعدل.

إن الجمع المعلن بين الحد الأدنى، أي معدل 10 في المئة، ومعدلات أعلى بكثير على دول محددة، يدفع الرقم إلى الحد الأعلى من هذا النطاق، وربما أعلى من ذلك بكثير. لذلك، يحسب نيل شيرينج في كابيتال إيكونوميك معدلاً متوسطاً بنسبة 19 %، بينما قام عمير شريف من «إنفليشن إنسايتس» بإدارة الأرقام، وتوصل إلى تقدير يتراوح بين 25 و30 %. ومن سمات البيت الأبيض في عهد ترامب، أن مثل هذا الإعلان الهام، من شأنه أن يترك مجالاً للاختلاف حول الحقائق.

ويعتبر معدل التعريفات الجمركية على الصين ودول آسيوية، مثل فيتنام وكمبوديا وإندونيسيا، مرتفعاً بشكل كبير. وتواجه الصين تعريفات جمركية إجمالية تزيد على 50 % - ويمكن أن ترتفع أكثر من ذلك - وكان من الواضح أن الإدارة الأمريكية حريصة على خنق أي سلسلة توريد قد تعمل كوسيط أو بديل صيني.

وكما كان متوقعاً ومأمولاً، لم يتم فرض تعريفات جمركية إضافية على كندا والمكسيك، ما ترك السلع المشمولة باتفاقية التجارة الأمريكية المكسيكية الكندية (التي تفاوض عليها ترامب)، سالمة إلى حد كبير في الوقت الحالي. وهذا يعني أن معدل التعريفة الجمركية الفعلي للسيارات المصنعة في أمريكا الشمالية، سيكون على الأرجح أقل من نسبة 25 % المفروضة على السيارات من بقية العالم. ومع ذلك، فإن هذا الجانب الحمائي غارق في الغموض. فقد تم إعفاء المجالات التي يُتوقع فرض تعريفات جمركية قطاعية عليها - الأدوية والنحاس والأخشاب - على وجه التحديد، من المعدلات الوطنية. ولكن من المؤكد أن هذا تأخير، وليس إعفاءً مؤقتاً. والأهم من ذلك، أن نطاق التفاوض غير واضح بدرجة كبيرة. عندما سُئل وزير الخزانة، سكوت بيسنت، عن هذا الأمر، تحدث وكأنه رجل لم يُطلع على الوضع: «الأمر متروك للرئيس ترامب، ليرى ما يريد فعله، أعتقد أن التوجه هو ترك الأمور تستقر لفترة من الوقت».

لكن ماذا تحمل هذه الرسوم للأسواق؟ بينما نكتب هذه السطور، تبدو الأمور قبيحة بدرجة كبيرة.

فقد انخفضت العقود الآجلة لمؤشر ناسداك 100، والعقود الآجلة لمؤشر ستاندرد آند بورز 500. كما انخفض سعر البيتكوين، الأصل الذي لا يتحوط من المخاطر. وارتفع سعر الذهب، الذي يتحوط من المخاوف. وفي هروب تقليدي نحو الملاذ الآمن، انخفضت عوائد سندات الخزانة الأمريكية بجميع آجال الاستحقاق، ما أضعف الدولار. لكن لا شيء مما قد يحدث في الأسواق - صعوداً أو هبوطاً أو انخفاضاً - سيكون مفاجئاً كثيراً، حيث سيستغرق استيعاب الأخبار وقتاً. ولكن إليكم بعض الأفكار الأولية حول التداعيات:

- **النمو:** سيكون هناك انخفاض. هذه ضريبة جديدة ضخمة، ومع ثبات جميع العوامل الأخرى، فإن الضرائب تُعيق النمو. سيكون التأثير السلبي في الناتج المحلي الإجمالي، أكبر من النسبة المتوقعة (0.5 - 1 %)، لأن إنفاق المستهلك الأمريكي ومعنوياته، قد بدأت بالتباطؤ لأسباب دورية. وستؤدي الصدمة الجديدة إلى مزيد من الانخفاض في الإنفاق، ما سيؤدي إلى انخفاض في فرص العمل، وزيادة في تسريح العمال، وانخفاض في الدخل، ومزيد من انخفاض الإنفاق. وقد زادت احتمالات الركود، حسبما يتوقع مات جيرتكين، كبير الاستراتيجيين الجيوسياسيين في «بي سي إيه ريسيرتش».
- **التضخم:** سيكون أعلى، على الأقل في المدى القصير. ويشير صامويل تومبس من «بانثيون ماكرو إيكونوميكس»، إلى أنه إذا دخلت جميع هذه التعريفات حيز التنفيذ، وارتفعت التعريفات الجمركية على كندا والمكسيك إلى 25 %، فسيؤدي ذلك إلى «رفع مؤشر أسعار الاستهلاك الشخصي الأساسي بنحو 2 %». ولا يغرنكم انخفاض التضخم بعد التعريفات خلال ولاية ترامب الأولى، حيث يشير الخبير الاقتصادي آدم بوسن، إلى أن «هذه التعريفات أكبر بعشرة أضعاف، وأوسع نطاقاً بكثير، عبر البلدان والقطاعات، وأكثر تعسفاً في تطبيقها».
- **سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية:** من السابق لأوانه الحكم، لكن يعقد تباطؤ النمو وارتفاع الأسعار كلا جانبي تفويض الاحتياطي الفيدرالي، ويُلمّح إلى ركود تضخمي. وكان الاحتياطي الفيدرالي يتوقع بالفعل شيئاً من هذا القبيل. لكن إعلان التعريفات كان أكثر دراماتيكية مما توقعته لجنة السياسة، وذلك وفقاً لكلوديا سهام من شركة نيو سينشري أدفايزرز. وعقب الإعلان، رفعت سوق العقود الآجلة تقديراتها لعدد تخفيضات الاحتياطي الفيدرالي هذا العام. وتعتقد سهام أن هذا قد يكون خطأً. وبعد سنوات من التضخم «ينحاز الاحتياطي الفيدرالي نحو خفض التضخم. سيترددون في التخفيض»، كما قالت.
- **الأسهم:** سيكون توجهها هبوطياً، أما توجه سندات الخزانة فسيكون صعودياً. وكما يقول جريجوري بيترز من شركة بي جي آي إم للدخل الثابت، فإن: «هذه بيئة محفوفة بالمخاطر، حيث لا يتمتع المستثمرون بأي ميزة [معلوماتية]. وفي هذه النوعية من البيئات، عليك أن تُقلل من المخاطرة». «الشيء الوحيد الذي أشعر بالثقة فيه إلى حد كبير، هو سوق أسعار الفائدة... هذه الأخبار تؤدي إلى خفض توقعات النمو»، ما يدعم سندات الخزانة.
- **سندات الخزانة المرتبطة بالتضخم:** النظرة تفاؤلية. وكما يقول إدوارد الحسيني من كولومبيا ثريدنيدل: «إنني أكرهها في أغلب الأحيان، لكنها تمنحك ميزة انخفاض العائدات في الأسواق، نظراً لانخفاض المخاطر، وقد يكون لديك أيضاً دافع تضخمي. تحقق سندات الخزانة المحمية من التضخم أفضل أداء لها، عندما يكون التضخم عند نقطة التعادل مرتفعاً، والعائد الحقيقي في انخفاض. وقد لا نستمر في هذا النوع من البيئة طويلاً، ولكن يبدو أننا كذلك في الوقت الحالي».

عموماً، فقد أسس ترامب لنمط من التصريحات الجريئة، التي تتبعها تراجعات متسرعة، وقد يكون هذا هو الحال مرة أخرى هذه المرة. لكن الأمر هذه المرة كان مختلفاً، سواء بسبب الضجة التي سبقت الانتخابات، أو بسبب العدد الهائل من الالتزامات التي قُطعت في ذلك اليوم. ويتوقع أن تكون هناك بعض التحولات المفاجئة في الأشهر المقبلة.

FT

نزيف حاد يهوي بأسواق الأسهم العالمية

داو جونز	إس آند بي	ناسداك	ستوكس الأوروبي	داكس الألماني	فاينشال تايمز البريطاني	كاك الفرنسي	فوتسي الإيطالي	نيكاي	توبكس
4 %	4 %	5 %	2.7 %	3.01 %	1.6 %	3.3 %	3.6 %	2.8 %	3.1 %

عواصم ـ وكالات

انخفضت الأسهم الأمريكية بشكل حاد الخميس بعد أن كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رسوم جمركية شاملة لا تقل عن 10 %، بل وأكثر، على بعض الدول، مما زاد من مخاطر حرب تجارية عالمية تُلحق الضرر بالاقتصاد الأمريكي المتعثر أصلاً. وعاد مؤشر ستاندرد آند بورز 500 إلى منطقة التصحيح، حيث انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 4 %، مما يضعه على مسار أسوأ يوم له منذ سبتمبر 2022. وانخفض مؤشر داو جونز الصناعي 1500 نقطة، أو 4 %، بينما انخفض مؤشر ناسداك المركب 5 %. كان الانخفاض في أسواق الأسهم واسع النطاق، حيث تفوق عدد الأسهم الخاسرة في بورصة نيويورك على الأسهم الرابحة بنسبة ستة إلى واحد.

انخفضت أسهم الشركات متعددة الجنسيات، حيث انخفضت أسهم نايكي وآبل بنسبة 13 % و9 % على التوالي. كان كبار بائعي السلع المستوردة من بين الأكثر تضرراً. فقد خسرت أسهم شركة «فايف بيلو» 29 %، وتراجعت أسهم «دولار تري» 8 %، و«جاب» 22 %. وتراجعت أسهم التكنولوجيا في ظل حالة من العزوف عن المخاطرة، حيث انخفضت أسهم «إنفيديا» 6 %، و«تسلا» 6 %.

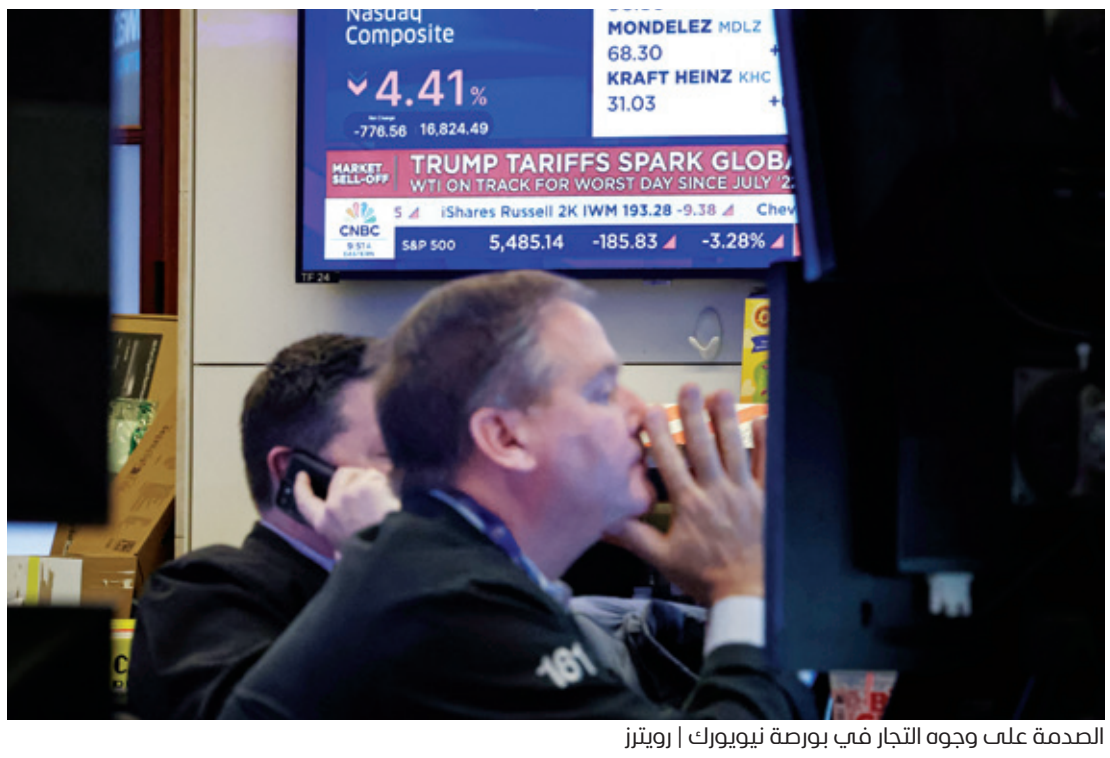

الصدمة على وجوه التجار في بورصة نيويورك | رويترز

أسواق أوروبا

أغلقت أسواق الأسهم الأوروبية على انخفاض حاد، حيث تراجع مؤشر ستوكس 600 بنحو 2.7 %. وتضررت أسهم شركات التجزئة الكبرى ذات سلاسل التوريد العالمية، حيث انخفضت أسهم شركة أديداس الألمانية لتجارة الملابس الرياضية بنسبة 11 %.

وانخفضت أسهم شركة الشحن العملاقة ميرسك، التي يُنظر إليها على نطاق واسع كمقياس للتجارة العالمية، بنسبة 9.5 %. وانخفض مؤشر ستوكس للسيارات بنسبة 3.9 % مع دخول رسوم ترامب الجمركية البالغة 25 % على السيارات المستوردة إلى الولايات المتحدة حيز التنفيذ، والتي أضيفت إلى الرسوم الجمركية الجديدة القائمة على الصلب والألمنيوم.

ومن بين القطاعات الأخرى التي سجلت خسائر حادة، البنوك، التي انخفضت بنحو 5.6 %، والتكنولوجيا، التي انخفضت بنسبة 4.5 %. وارتفعت أسهم المرافق، التي تُعتبر تقليدياً استثمارات دفاعية في أوقات اضطراب السوق، بنحو 3 %.

كما تراجع داكس الألماني 3.01 % ومؤشر فاينشال تايمز البريطاني 1.6 %، وكاك الفرنسي 3.3 %، وفوتسي الإيطالي 3.6 %.

وهبطت البنوك في منطقة اليورو، وهي شديدة التأثر بتوقعات النمو الاقتصادي، 3.1 في المئة، في وقت كثف فيه المتعاملون الرهانات على خفض البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة، رغم أن الحرب التجارية تهدد بتأجيج التضخم.

أما القطاعات البعيدة عن المخاطرة، مثل المرافق والأغذية والمشروبات والعقارات والرعاية الصحية، فقد تمكنت من تحقيق بعض المكاسب.

مؤشرات اليابان

انخفض المؤشر نيكاي الياباني إلى أدنى مستوى في ثمانية أشهر، بعد أن كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مجموعة واسعة من الرسوم الجمركية المضادة، ومنها رسوم أكثر من المتوقع بنسبة 24 بالمئة على السلع اليابانية.

وتراجع المؤشر نيكاي بما وصل إلى 4.6 بالمئة في التعاملات المبكرة، ليصل إلى 34102 نقطة، وهو أدنى مستوى منذ السابع من أغسطس. لكن المؤشر عوّض بعض خسائره ليغلق منخفضاً 2.8 بالمئة مسجلاً 34735.93 نقطة.

ونزل المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 4.3 بالمئة خلال الجلسة قبل أن يتعافى قليلاً لينهي تعاملات الخميس على انخفاض نسبته 3.1 بالمئة.

وقال كازو كاميتاني خبير الأسهم في شركة نومورا للأوراق المالية: «كنا نعتقد أن الرسوم الجمركية ستكون عشرة بالمئة وربما 20 بالمئة، لكنها بدلاً من ذلك بلغت 24 بالمئة.. لنسمّها صدمة رسوم ترامب.. السوق عازفة تماماً عن المخاطرة».

وسجل قطاع البنوك أسوأ أداء بين مؤشرات القطاعات الفرعية المدرجة في بورصة طوكيو، وعددها إجمالاً 33 قطاعاً، إذ انخفض 7.2 بالمئة، بعد أن أدى انخفاض حاد في عوائد السندات إلى تدهور توقعات الدخل من الإقراض والاستثمار.

كما أثار التأثير المحتمل للرسوم الجمركية على النمو المحلي والعالمي تكهنات بأن بنك اليابان المركزي قد يضطر إلى تأجيل أي زيادات أخرى في أسعار الفائدة.

وسجل سهم شركة ريسونا القابضة أسوأ أداء على المؤشر نيكاي، إذ انخفض 8.7 بالمئة.

وانخفض مؤشر شركات الشحن ستة بالمئة، وتراجع سهم شركة نيبون يوسن، أكبر شركة شحن في اليابان 5.6 بالمئة.

وفي مقابلة مع رويترز هذا الأسبوع، عبر رئيس الشركة عن مخاوفه من أن الحواجز التجارية الأمريكية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إبطاء تدفقات الشحن.

وانخفض المؤشر الفرعي لشركات صناعة السيارات في بورصة طوكيو 4.5 بالمئة مع تراجع سهم تويوتا موتور 5.2 بالمئة.

وشركات صناعة الأدوية كانت من بين الأسهم القليلة التي ارتفعت، عقب صدور وثيقة توضيحية من البيت الأبيض تضمنت الأدوية، إلى جانب أشباه الموصلات ضمن قائمة قصيرة من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية المضادة.

وأنهت أسهم الشركات الكبرى في قطاع الرقائق التداولات على انخفاض، لكنها عوضت بعض الخسائر الكبرى التي سجلتها في وقت سابق من الجلسة. وهبط سهم طوكيو إلكترون 3.7 بالمئة، بينما هوى سهم أدفانتست 4.5 بالمئة.

صراع الهيمنة الاقتصادية.. وحسابات الردع المتبادل

القاهرة ـ محمد خالد

في تصعيد جديد للحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين الأكبر في العالم، أعلنت الولايات المتحدة فرض تعريفات جمركية متبادلة على جميع شركائها التجاريين، مستهدفة بشكل خاص الواردات الصينية بفرض تعريفة جمركية تصل إلى 34 % على الواردات من الصين، بالإضافة إلى 20 % تم فرضها في وقت سابق من هذا العام.

يعكس هذا القرار تصاعد التوترات بين واشنطن وبكين، في ظل سياسات تجارية أمريكية أكثر تشدداً تهدف إلى إعادة رسم موازين القوى الاقتصادية العالمية، ووسط تحذيرات من تداعيات مقلقة على سلاسل التوريد والاستقرار الاقتصادي الدولي.

في المقابل، لم تتأخر بكين في الرد، إذ عبرت وزارة التجارة الصينية عن معارضتها الشديدة لهذا الإجراء، مؤكدة أنها ستتخذ خطوات مضادة حازمة لحماية مصالحها. وترى الصين أن هذه السياسات الأمريكية تتجاهل توازن المصالح الذي تم التوصل إليه عبر سنوات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كما أنها تعكس نهجاً أحادي الجانب يتنافى مع مبادئ التجارة الحرة.

ومع استفادة الولايات المتحدة تاريخياً من الانفتاح التجاري العالمي، فإن هذا التحول نحو الحمائية يهدد بإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي الدولي، في ظل تصاعد المخاوف من اندلاع حرب تجارية واسعة النطاق.

تقييمات أحادية الجانب

في هذا السياق، تقول المحللة والكاتبة الصحافية الصينية، سعاد ياي شين هوا، لـ«البيان» إن فرض تعريفات جمركية متبادلة بناءً على تقييمات ذاتية وأحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة «يُعد انتهاكاً لحقوق الدول الأخرى المشروعة»، كما أنه يمثل نموذجاً لهيمنة الولايات المتحدة الأحادية على شركائها التجاريين.. لذلك، يمكن ملاحظة أن «العديد من الدول التي تربطها علاقات تجارية مع الولايات المتحدة قد عبرت عن استيائها الشديد ومعارضتها الصريحة لهذا القرار الأمريكي، مؤكدةً أنها ستتخذ أيضاً إجراءات مضادة لمواجهة هذه التعريفات الجمركية الأخيرة».

وتضيف: «لقد أثبتت التجربة، كما أكدت الصين مراراً، أن زيادة التعريفات الجمركية لا يمكن أن يحل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة، حيث إن هذه المشكلات والتحديات تنبع أساساً من عوامل داخلية أمريكية، وليس بسبب التعريفات الجمركية السابقة. بل على العكس، فإن الإجراء الأمريكي الأخير سيؤدي إلى الإضرار بمصالح الولايات المتحدة نفسها، كما يشكل تهديداً للنمو الاقتصادي العالمي واستقرار سلاسل الإنتاج والإمداد في الأسواق العالمية».

تؤكد بكين مراراً أنه لا يوجد فائز في الحروب التجارية، وأن الحمائية الاقتصادية لا مستقبل لها. لذا، تدعو الصين الولايات المتحدة إلى التراجع عن هذه الإجراءات الجمركية أحادية الجانب، وإيجاد حلول للخلافات من خلال الحوار العادل مع شركائها التجاريين.

وعلى الرغم من أن الصين لم تعلن بعد عن تفاصيل الإجراءات المضادة الجديدة، فإنه استناداً إلى تجاربها السابقة في التعامل مع النزاعات التجارية مع الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن تتخذ الصين إجراءات مماثلة، بما في ذلك فرض تعريفات جمركية انتقامية على بعض المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة.

إجراءات مضادة

وتشير شين هوا، في هذا السياق إلى أنه في المواجهات التجارية السابقة، اتخذت الصين إجراءات مماثلة، حيث فرضت تعريفات جمركية على المنتجات الزراعية الأمريكية والسيارات والمنتجات الطاقوية. ومن المحتمل أن تستهدف بكين هذه المرة السلع ذات التأثير الكبير على الاقتصاد الأمريكي، مثل بعض المنتجات الزراعية والطائرات والسيارات، وغيرها، مما سيُلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية رداً على السياسات التجارية الأمريكية الأخيرة.

كما يمكن للصين فتح تحقيقات في قضايا مكافحة الإغراق والدعم الحكومي ضد المنتجات الأمريكية المستوردة، وإذا ثبت أن بعض المنتجات الأمريكية تُباع بأسعار منخفضة بشكل غير عادل أو تحظى بدعم حكومي يضر بالصناعات الصينية، فقد تفرض الصين رسوماً لمكافحة الإغراق والدعم الحكومي على هذه المنتجات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للصين تسريع وتيرة مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع شركائها التجاريين وتعزيز مبادرة «الحزام والطريق» لتوسيع حجم التجارة مع الدول المشاركة وتقليل اعتمادها على السوق الأمريكية.

خلال السنوات الأخيرة، عززت الصين تعاونها التجاري مع دول مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والاتحاد الأوروبي، ووقّعت اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول والمناطق، مما وفر فرصاً جديدة لصادراتها.

وفي المستقبل، ستواصل الصين البحث عن فرص تجارية جديدة على المستوى العالمي، وتشجيع شركاتها على التوسع في أسواق أخرى للحد من تأثير السياسات التجارية الأمريكية السلبية، وفق المحللة الصينية، والتي تقول لـ«البيان» إنه «إلى جانب ذلك، يمكن للحكومة الصينية تقديم دعم إضافي للصناعات والشركات المتضررة من الإجراءات الأمريكية الأخيرة، وزيادة استثماراتها في الابتكار التكنولوجي لتعزيز القدرة التنافسية لشركاتها، خاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي». ومن خلال هذه الإجراءات، تسعى الصين إلى تحقيق تحديث صناعي وإعادة هيكلة اقتصادية تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات التجارية الخارجية، وتقليل اعتمادها على السوق الأمريكية وعلى المواد الخام والمكونات المستوردة من الولايات المتحدة، مما يزيد من مرونة الاقتصاد الصيني في مواجهة النزاعات التجارية.

علاقات تجارية

بحسب بيانات مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، فقد بلغ إجمالي تجارة السلع الأمريكية مع الصين 582.4 مليار دولار في العام 2024. وبلغت صادرات السلع الأمريكية إلى بكين 143.5 مليار دولار في العام نفسه بانخفاض قدره 2.9 % (4.2 مليارات دولار) عن عام 2023.

وبلغ إجمالي واردات السلع الأمريكية من الصين 438.9 مليار دولار أمريكي في 2024، بزيادة قدرها 2.8 % (12.1 مليار دولار) مقارنة بمعدلات العام 2023. وبلغ عجز تجارة السلع الأمريكية مع الصين 295.4 مليار دولار في 2024، بزيادة قدرها 5.8 % (16.3 مليار دولار) عن عام 2023.

تأثر الاقتصاد الصيني

إلى ذلك، يشير الخبير الاقتصادي المتخصص في الشؤون الصينية، الدكتور جعفر الحسيناوي لـ«البيان»، إلى أن الاقتصاد الصيني من أكثر الاقتصادات تأثراً بالأحداث الخارجية، نظراً لاعتماده الكبير على المواد الخام المستوردة من الخارج، إلى جانب انتشار صادراته في مختلف الأسواق العالمية، بما في ذلك أوروبا وآسيا وأفريقيا وحتى الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن أي اضطراب اقتصادي عالمي ينعكس بشكل مباشر على التجارة الصينية.

وفي هذا السياق، فإنه من المتوقع أن يكون لقرار إدارة ترامب بفرض تعريفات جمركية مرتفعة على البضائع الصينية تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الصيني، خاصة أن الولايات المتحدة تمثل الشريك التجاري الأكبر للصين. ويضيف الحسيناوي أن هذا الواقع يدفع العديد من المستثمرين وأصحاب الشركات والمصانع الكبرى في الصين إلى التفكير في نقل أنشطتهم الصناعية والتجارية إلى دول شرق آسيا، حيث تتوفر العمالة الرخيصة، وذلك لتجنب أعباء التعريفات الجمركية وتفادي ركود البضائع بسبب ارتفاع أسعارها.

وتتعدد التحديات التي تواجه الشركات التي لها سلاسل توريد متجذرة في الصين، والتي أصبحت الآن في حالة من الفوضى، حيث تواجه ليس فقط الرسوم الأمريكية المرتفعة بشكل غير متوقع على الواردات الصينية، ولكن أيضاً على دول آسيوية أخرى. هذا التوجه - في تقدير الخبير الاقتصادي المتخصص في الشؤون الصينية - يحمل في طياته تداعيات سلبية أخرى، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة في الصين، فضلاً عن خسارة الخبرات الفنية التي تراكمت على مدى أكثر من عشرين عاماً داخل هذه المصانع، مما قد يؤثر على القدرات الإنتاجية للصناعة الصينية في المدى البعيد.

ويشار إلى أنه منذ عودته إلى البيت الأبيض في 20 يناير الماضي، فرض ترامب دفعتين من الرسوم الجمركية الإضافية بنسبة 10 % على جميع الواردات الصينية، وهو ما اعتبره البيت الأبيض ضرورياً لوقف تدفق الفنتانيل غير المشروع من البلاد إلى الولايات المتحدة، قبل أن يتم الإعلان عن الرسوم الجديدة بنسبة 34 %، ليصبح إجمالي الرسوم الأمريكية المفروضة على بكين 54 %، وهو أعلى مما توقعه الكثير من المحللين والمؤسسات المالية.

كندا ترد برسوم 25% على السيارات الأمريكية

اوتاوا ـ أ ف ب

أعلنت كندا أنها ستفرض رسوماً جمركية بنسبة 25 % على بعض السيارات المستوردة من الولايات المتحدة رداً على تعريفات فرضها الرئيس دونالد ترامب ودخلت حيّز التنفيذ الخميس.

وأشار رئيس الوزراء مارك كارني إلى «رسوم جمركية بنسبة 25 % على كل السيارات غير المتوافقة مع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المستوردة من الولايات المتحدة». ولم يكشف كارني على الفور أي تفاصيل على صلة بعدد السيارات التي قد تتأثر بالتدابير الكندية.

مارك كارني

الصين تواجه تعريفة جمركية بنسبة 54%

دبي - مصطفى درويش

تخضع الصين بالفعل لتعريفة جمركية شاملة بنسبة 20 % على البضائع التي تشحنها إلى الولايات المتحدة، وستواجه الآن تعريفة جمركية بنسبة 54 %. وذلك لأن الرئيس دونالد ترامب فرض تعريفة جمركية متبادلة بنسبة 34 % على جميع الواردات الصينية، والتي ستضاف إلى التعريفة الحالية البالغة 20 %، التي فرضها ترامب على الصين، لتحفيزها على تقييد تدفق الفنتانيل إلى الولايات المتحدة، وفقاً لما أكدته كارولين ليفيت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض.

وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في أسعار عدد من السلع التي يشتريها الأمريكيون من الصين. فقد استوردت الولايات المتحدة سلعاً بقيمة 439 مليار دولار من الصين العام الماضي، لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد المكسيك في قائمة أكبر مصدر للواردات. وبدءاً من 2 مايو، سيتم تطبيق معدل التعريفة الجمركية البالغ 54 % أيضاً على الطرود التي تقل قيمتها عن 800 دولار، والمتجهة إلى الولايات المتحدة من الصين وهونغ كونغ، وهي سلع كانت مستثناة سابقاً من التعريفات الجمركية، بسبب ما يسمى بإعفاء الضئيل. وهذا يعني أن الأمريكيين الذين يطلبون سلعاً من شركات مثل AliExpress و Temu وShein، قد يضطرون إلى دفع 54 % زيادة.

وإذا كانت السلع التي تقل تكلفتها عن 800 دولار، تأتي من خلال خدمة البريد القياسية، فسيتم فرض رسوم عليها بمعدل 30 % أو 25 دولاراً، ويزيد إلى 50 دولاراً لكل طرد في يونيو.

وللالتفاف على التعريفات الحالية، نقلت بعض الشركات الصينية الإنتاج إلى دول آسيوية أخرى. لكن التعريفات الجمركية المتبادلة الجديدة التي فرضها ترامب على الدول الآسيوية الأخرى، والتي أُعلن عنها، ستضر بالصين أيضاً.

حـــرب الرسوم

«سي إن إن»: الرئيس الأمريكي يقامر بالسوق في «لعبة عالية المخاطر»

إجراءات ترامب توجه ضربة قاصمة لنظام العولمة وبريتون وودز

دبي - مصطفى درويش

تم تصوير التعريفات الجمركية الضخمة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على عشرات الدول على أنها «تبادلية»، مع مراعاة الحواجز غير الجمركية، مثل ضرائب القيمة المضافة وغيرها من التدابير المشابهة، لكن يبدو أن الحساب الفعلي الذي استخدمته إدارة ترامب ليس تبادلياً على الإطلاق.

وقالت رانا فوروهار محللة الاقتصاد العالمي في سي إن إن: «إن ترامب يستخدم سوق المستهلك الأمريكي، كورقة على طاولة قمار الاقتصاد العالمي». وأضافت: «إنها لعبة عالية المخاطر»، مضيفة أنها ستهز الأسواق. وتابعت فوروهار أن هذه الخطوة، ربما تحظى بدعم من عمال السيارات في الولايات المتحدة، لكنها ستؤثر سلباً في الحلفاء.

وتوقعت أن أوروبا سترد «بقوة»، بينما قد تتفاوت ردود الفعل في الأسواق النامية، حسب مدى اعتمادها على الولايات المتحدة في تحقيق الأمن الاقتصادي. كما فرقت بين رسوم ترامب الجمركية خلال إدارته الأولى والإدارة الحالية، قائلة: «إن الضرائب كانت في السابق موجهة، وتركز بشكل أساسي على الصين، لكن هذا مختلف تماماً، هنا ترامب يعلن أنه سيلغي نظام بريتون وودز، سيلغي العولمة كما عرفناها»، في إشارة إلى اتفاقية عام 1944، التي أرست أسس النظام الاقتصادي لما بعد الحرب العالمية الثانية. وأوضحت: «أعتقد أنها ستكون بالتأكيد اللحظة الحاسمة في رئاسته. آمل ألا تدفع الولايات المتحدة والعالم إلى الركود».

$$\Delta\tau_i = \frac{x_i - m_i}{\varepsilon * \varphi * m_i}.$$

المعادلة التي تم بها حساب التعريفات من سي إن بي سي

وبحسب شبكة سي إن إن الأمريكية، تعد مطابقة تعريفات الدول، دولاراً بدولار، مهمة بالغة الصعوبة، لأنها تتضمن دراسة متأنية لجدول التعريفات الجمركية لكل دولة، ومطابقة مجموعة معقدة من المنتجات التي تُفرض عليها رسوم مختلفة. بدلاً من ذلك، يبدو أن إدارة ترامب استخدمت حساباً بسيطاً للغاية، العجز التجاري للدولة مقسوماً على صادراتها إلى الولايات المتحدة مضروباً في النصف. هذا هو كل شيء. واقترح الصحافي جيمس سوروييكي هذا الحساب للمرة الأولى في منشور على منصة «إكس»، ودعمه محللون من وول ستريت.

عجز تجاري

على سبيل المثال، بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين في عام 2024 ما قيمته 295.4 مليار دولار، واستوردت الولايات المتحدة سلعاً صينية بقيمة 439.9 مليار دولار، هذا يعني أن فائض الصين التجاري مع الولايات المتحدة بلغ 67 % من قيمة صادراتها، وهي قيمة وصفتها إدارة ترامب بأنها «رسوم جمركية مفروضة على الولايات المتحدة»، ولكن الأمر ليس كذلك.

وقال مايك أوروورك، كبير استراتيجيي التسويق في شركة جونز للتجارة، في مذكرة للمستثمرين: «في حين تم تصوير هذه الإجراءات الجمركية الجديدة على أنها رسوم جمركية «متبادلة»، اتضح أن هذه السياسة في الواقع تستهدف الفوائض». وأضاف: «لا يبدو أنه تم استخدام أي رسوم جمركية في حساب معدل التعريفات».

آثار واسعة

وقد يكون للحساب البسيط الذي استخدمته إدارة ترامب آثار واسعة النطاق على الدول التي تعتمد عليها أمريكا في السلع، والشركات العالمية التي توردها. وقال أوروورك: «إن معرفة كيفية حساب هذه الرسوم تبرز أنها ستكون أشد وطأة على الدول التي تعتمد عليها الشركات الأمريكية اعتماداً كبيراً في سلاسل التوريد». وأضاف: «من الصعب تخيل كيف أنه لن تُلحق هذه الرسوم ضرراً بالغاً بهوامش ربح كبرى الشركات متعددة الجنسيات».

«فيتش»: أعلى معدل للرسوم الأمريكية منذ 1910

دبي - مصطفى درويش

أفادت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بأن الرسوم الجمركية الجديدة الضخمة التي فرضها الرئيس دونالد ترامب سترفع معدل الرسوم الجمركية الأمريكية بشكل كبير إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام 1910 تقريباً. ومن المتوقع أن تؤدي إجراءات ترامب إلى رفع معدل الرسوم الجمركية الأمريكية من 2.5 % فقط العام الماضي إلى 22 %، وفقاً لفيتش.

ويتجاوز هذا المعدل معدل الرسوم الجمركية البالغ 20 % تقريباً الذي فرضته الولايات المتحدة بعد قانون سموت-هاولي للرسوم الجمركية سيئ السمعة عام 1930، الذي أشعل فتيل حرب تجارية عالمية يقول الاقتصاديون إنها فاقمت الكساد الكبير.

وقال أولو سونولا، رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية الأمريكية في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني: «هذا يحدث تغييراً جذرياً، ليس فقط بالاقتصاد الأمريكي، بل في الاقتصاد العالمي أيضاً».

وأشار سونولا إلى أن «العديد» من الدول ستنزلق على الأرجح في حالة ركود. وقال الخبير الاقتصادي في وكالة فيتش: «يمكنك التخلص من معظم التوقعات إذا ظل معدل التعريفة الجمركية هذا قائماً لفترة طويلة من الزمن».

هيئة كهرباء ومياه دبي
Dubai Electricity & Water Authority
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

تعلن هيئة كهرباء ومياه دبي عن طرح المناقصة رقم RFX 2122500052

INSTALLATION OF LOW VOLTAGE CABLES, DRILLING UNDER THE ROADS AND INSTALLATION OF MINI DISTRIBUTION PILLARS

مستندات المناقصة متوفرة على موقع الهيئة على الرابط **https://www.dewa.gov.ae** في المجلد العام المشابه للعطاء (RFX) في قسم إدارة العلاقة مع الموردين (SRM) عبر الرابط **https://srm.dewa.gov.ae/irj/portal/anonymous** أو **https://www.dewa.gov.ae/en/supplier/services/list-of-tender-documents** على أن تكون الدفعات بواسطة بطاقات الائتمان أو الخصم الصادرة محلياً أو عن طريق التحويل المصرفي الالكتروني من خلال إحدى المصارف المدرجة على القائمة المعتمدة أو من خلال وكلاء آخرين كاتصالات. على الراغبين بالاشتراك في هذه المناقصة **دفع رسم مالي وقدره، ٣١٥٠ درهم إماراتي (ثلاثة آلاف ومائة وخمسون درهم فقط، شامل ضريبة القيمة المضافة)**، وهو غير قابل للاسترداد في جميع الاحوال.

يتعين على العطاء أن يكون صالحاً لمدة ١٢٠ يوماً بعد التاريخ النهائي للعطاء.

الراغبون بالمشاركة ملزمون بتقديم عروضهم بشكل الكتروني عبر نظام SRM الخاص بالهيئة

يجب على مقدمي العطاءات ترتيب ضمانات العطاء **بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ درهم إماراتي (ستمائة ألف درهم إماراتي فقط)** في حالة تقديم مسؤول العطاء للنطاق الكامل للمناقصة، أو إجمالي قيم ضمان العطاء المحددة من قبل هيئة كهرباء ومياه دبي في وثيقة المناقصة لكل بند من البنود المدرجة و/أو الأقسام، بشكل صارم في الصيغة المحددة في وثيقة العطاء وإرسال السند برسالة سويفت مصدقة إلى **بنك الامارات دبي الوطني (ش. م. ع)، الفرع الرئيسي، صندوق البريد ٢٩٢٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة، في موعد لا يتجاوز ٣ (ثلاثة) أيام عمل مصرفي قبل تاريخ إغلاق استلام العطاءات المكتملة.** نسخة من رسالة SWIFT موقعة ومختومة حسب الأصول من قبل بنك المصدر، يجب أن تكون مصحوبة بالعرض.

يجب على ضمان العطاء، مصحوباً برسالة سويفت، أن يكون بالتنسيق المحدد في وثيقة العطاء وأن يكون صالحاً لمدة ١٥٠ يوماً بعد التاريخ النهائي للعطاء.

التاريخ النهائي لاستلام العطاءات في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً من يوم الثلاثاء ٦ مايو ٢٠٢٥.

للاستفسار، يرجى الاتصال بمكتب نائب الرئيس – العقود.

على المشاركين في هذه المناقصة تقديم أسماء شركائهم / كفلائهم المحليين والحاصلين على رخصة دبي التجارية سارية المفعول، وإرفاق صورة ضوئية عن الرخصة الحالية.

يعتبر هذا الإعلان مكملاً لوثائق المناقصة.

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

ص.ب. ٥١٤ دبي - الإمارات العربية المتحدة • هاتف: ٥١٥ ٤٠٤ ١٤٤٣، أو ٥١٥ ٤٠٤ ١٤٤١
E-mail: contracts@dewa.gov.ae | cd.support@dewa.gov.ae • Website: http://www.dewa.gov.ae

هيئة كهرباء ومياه دبي
Dubai Electricity & Water Authority
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

تعلن هيئة كهرباء ومياه دبي عن طرح المناقصة رقم RFX 2122500042

DESIGN, SUPPLY, INSTALLATION AND COMMISIONING OF REDOX FLOW BATTERY TURNKEY PROJECT

مستندات المناقصة متوفرة على موقع الهيئة على الرابط **https://www.dewa.gov.ae** في المجلد العام المشابه للعطاء (RFX) في قسم إدارة العلاقة مع الموردين (SRM) عبر الرابط **https://srm.dewa.gov.ae/irj/portal/anonymous** أو **https://www.dewa.gov.ae/en/supplier/services/list-of-tender-documents** على أن تكون الدفعات بواسطة بطاقات الائتمان أو الخصم الصادرة محلياً أو عن طريق التحويل المصرفي الالكتروني من خلال إحدى المصارف المدرجة على القائمة المعتمدة أو من خلال وكلاء آخرين كاتصالات. على الراغبين بالاشتراك في هذه المناقصة **دفع رسم مالي وقدره ٢١٠٠ درهم (ألفان ومائة درهم فقط)** شامل ضريبة القيمة المضافة وهو غير قابل للاسترداد في جميع الاحوال.

يتعين على العطاء أن يكون صالحاً لمدة ١٢٠ يوماً بعد التاريخ النهائي للعطاء.

الراغبون بالمشاركة ملزمون بتقديم عروضهم بشكل الكتروني عبر نظام SRM الخاص بالهيئة

يجب على مقدمي العطاءات ترتيب ضمانات العطاء بمبلغ **وقدره ٦٤٠٠٠٠ درهم إماراتي (ستمائة واربعون ألف درهم فقط)** بشكل صارم في الصيغة المحددة في وثيقة العطاء وإرسال السند برسالة سويفت مصدقة إلى **بنك الامارات دبي الوطني (ش. م. ع)، الفرع الرئيسي، صندوق البريد ٢٩٢٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة، في موعد لا يتجاوز (ثلاثة) أيام عمل مصرفي قبل تاريخ إغلاق استلام العطاءات المكتملة.**

يجب على ضمان العطاء، مصحوباً برسالة سويفت، أن يكون بالتنسيق المحدد في وثيقة العطاء وأن يكون صالحاً لمدة ١٥٠ يوماً بعد التاريخ النهائي للعطاء.

التاريخ النهائي لاستلام العطاءات في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً من يوم الخميس ٠٦ مايو ٢٠٢٥.

للاستفسار، يرجى الاتصال بمكتب نائب الرئيس – العقود.

على المشاركين في هذه المناقصة تقديم أسماء شركائهم / كفلائهم المحليين والحاصلين على رخصة دبي التجارية سارية المفعول، وإرفاق صورة ضوئية عن الرخصة الحالية.

يعتبر هذا الإعلان مكملاً لوثائق المناقصة.

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

ص.ب. ٥١٤ دبي - الإمارات العربية المتحدة • هاتف: ٥١٥ ٤٠٤ ١٤٤٣، أو ٥١٥ ٤٠٤ ١٤٤١
E-mail: contracts@dewa.gov.ae | cd.support@dewa.gov.ae • Website: http://www.dewa.gov.ae

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI
محاكم دبي
DUBAI COURTS

محاكم دبي الابتدائية
إعلان رقمي للتكليف بالوفاء بالنشر
في التنفيذ رقم 893/2025/208 - تنفيذ مدني

المنظورة في: دائرة التنفيذ السابعة رقم 228
موضوع التنفيذ: تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم 4093/2024 مدني، بسداد المبلغ المنفذ به وقدره 30517.50 درهماً شاملاً الرسوم والمصاريف.
طالب التنفيذ: موهيب دهاكان جاجديش تاراناشانكار دهاكان
عنوانه: الإمارات، إمارة دبي، بردبي، دبي، شارع الشيخ زايد، مبنى مارينا بلازا، شقة 1603، 0547967269.
المطلوب إعلانه: 1-كاران دليب بوثارا ديليب باراس بوثارا صفته: منفذ ضده
موضوع الإعلان: قد أقام عليكم الدعوى التنفيذية المذكورة أعلاه وإلزامكم بتنفيذ ما ورد بالسند التنفيذي وسداد المبلغ المنفذ به وقدره 300157.5 إلى طالب التنفيذ أو خزينة المحكمة بالإضافة إلى سداد الرسوم المقررة وذلك خلال 7 أيام من تاريخ نشر الإعلان وإلا فإن محكمة التنفيذ ستتخذ الإجراءات القانونية بحقكم.
تاريخ النشر: 2025/04/04

حكومة دبي - دائرة الاقتصاد والسياحة
شهادة بالتأشير في السجل التجاري بانحلال شركة

اسم الشركة: ستارا انترناشيونال للتجارة العامة ش.ذ.م.م
وعنوانها: مكتب 1702، بردبي، دبي.
رقم الرخصة: 694962 - الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة
رقم القيد بالسجل التجاري: 1121652
بموجب هذا تشهد دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي بأنه قد تم التأشير في السجل التجاري لديها بانحلال الشركة المذكورة أعلاه، وذلك بناءً على الحكم الصادر عن محاكم دبي الابتدائية بتاريخ 2019/01/24 بالدعوى رقم 4385 لسنة 2018 تجاري جزئي.
فعلى كل من له أي اعتراض أو مطالبة التقدم به للمصفي القضائي المعين الخبير إبراهيم عبدالملك أهلي وعنوانه دبي، ديرة، القرهود، بناية اركيد، مكتب 206، هاتف: 04/2599888 متحرك: 0506245115، ايميل: info@expertmalik.com مصطحباً معه كافة المستندات والأوراق الثبوتية وذلك في خلال 45 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI
محاكم دبي
DUBAI COURTS
تبليغ TABLEEGH

محاكم دبي الابتدائية
إعلان بالنشر
في الدعوى رقم 996/2025/11 - مدني جزئي

المنظورة في دائرة إدارة الدعوى الثامنة عشرة رقم 426
موضوع الدعوى: مطالبة مالية بمبلغ 560.000 درهم (خمسمائة وستون ألف درهم) والفائدة القانونية بواقع 12٪.
المدعي: شركة البحيرة الوطنية للتأمين - فرع دبي
عنوانه: الإمارات، إمارة أبوظبي، شارع النجدة، مبنى برج المسعود، شقة الطابق 13، مكتب 1301، 0509922104.
المطلوب إعلانه: 1- محمد سرفراز عبدول ستار - صفته: مدعى عليه
موضوع الإعلان: قد أقام عليك الدعوى وموضوعها مطالبة مالية بمبلغ 560.000 درهم (خمسمائة وستون ألف درهم) والفائدة القانونية بواقع 12٪.
وحددت لها جلسة يوم الثلاثاء الموافق 2025/04/08 الساعة 09:00 صباحاً في قاعة التقاضي عن بُعد &BUILDING_DESC لذا فأنت مكلف بالحضور أو من يمثلك قانونياً وعليك بتقديم ما لديك من مذكرات أو مستندات للمحكمة قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل.
جريدة البيان - العدد (16355) تاريخ النشر: 2025/04/04

لاعلاناتكم في البيـــان
MEMS
هاتف: 04/4545454 - فاكس: 04/4545411

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department
حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية

إعلان بحل وتصفية
سوبرماركت تلال الرحمانية ذ.م.م

يعلن للجميع بأن الشركة المذكورة أعلاه، هي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست بإمارة الشارقة بموجب رخصة تجارية رقم (754754) قرر الشركاء في حلها وتصفيتها وتعيين الندا لتدقيق الحسابات وعنوانهم الشارقة - الشويهيين/الشارقة - خلف ساحة الحصن - شقة رقم 21 ملك محمد عبدالله أحمد الخيال، هاتف: 0506364407 - مصفياً للشركة.
وعلى من لديه أي اعتراض أو مطالبة التقدم به على عنوان المصفي المذكور أعلاه.
تاريخ النشر: 2025/04/04

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department
حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية

إعلان بحل وتصفية
سوبرماركت البحر الاحمر ذ.م.م

يعلن للجميع بأن الشركة المذكورة أعلاه، هي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست بإمارة الشارقة بموجب رخصة تجارية رقم (614916) قرر الشركاء في حلها وتصفيتها وتعيين الطرابلسي لتدقيق الحسابات وعنوانهم الشارقة - الخان / الشارقة - شارع الاتحاد - شقة رقم 101 ملك سالم شيبان الياس، هاتف: 0559215883 مصفياً للشركة.
وعلى من لديه أي اعتراض أو مطالبة التقدم به على عنوان المصفي المذكور أعلاه.
تاريخ النشر: 2025/04/04

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department
حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية

إعلان تحويل الشكل القانوني

الاسم التجاري: المنجم لتجارة مواد البناء والادوات الصحية
الاسم التجاري الجديد: المنجم لتجارة مواد البناء والادوات الصحية ذ.م.م.ش.ش.و
رقم الرخصة: 120418 - تجارية
الشكل القانوني الحالي: وكيل خدمات
الشكل القانوني الجديد: شركة ذات مسؤولية محدودة - الشخص الواحد ذ.م.م
رأس المال الجديد: 50000 درهم - مدة الإعلان: 15 يوماً
يعلن للجميع بأن المذكورة أعلاه، تأسست بإمارة الشارقة وترغب بتحويل شكلها القانوني، على أن تتحمل الشركة بشكلها الجديد كافة الديون السابقة والمترتبة للغير بذمة الشركة بالشكل الحالي، كما تحتفظ الشركة بعد تحولها بكافة حقوقها والتزاماتها السابقة على التحول لدى الغير. وعلى من لديه أي اعتراض أو مطالبة على التحول المذكور التقدم به خطياً إلى قسم الشؤون القانونية التجارية - بدائرة التنمية الاقتصادية خلال الفترة المذكورة من تاريخ النشر.
تاريخ النشر: 2025/04/04

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department
حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية

إعلان تحويل الشكل القانوني وتعديل الاسم التجاري

الاسم التجاري: شاهين للنقليات العامة
الاسم التجاري الجديد: شاهين للنقليات ذ.م.م
رقم الرخصة: 113257 - تجارية
الشكل القانوني الحالي: فردية
الشكل القانوني الجديد: شركة ذات مسؤولية محدودة
رأس المال الجديد: 200000 درهم - مدة الإعلان: 15 يوماً
يعلن للجميع بأن المذكورة أعلاه، تأسست بإمارة الشارقة وترغب بتحويل شكلها القانوني، على أن تتحمل الشركة بشكلها الجديد كافة الديون السابقة والمترتبة للغير بذمة الشركة بالشكل الحالي، كما تحتفظ الشركة بعد تحولها بكافة حقوقها والتزاماتها السابقة على التحول لدى الغير وعلى من لديه أي اعتراض أو مطالبة على التحول المذكور التقدم به خطياً إلى قسم الشؤون القانونية التجارية - بدائرة التنمية الاقتصادية خلال الفترة المذكورة من تاريخ النشر.
تاريخ النشر: 2025/04/04

حكومة دبي - دائرة الاقتصاد والسياحة
شهادة بالتأشير في السجل التجاري بتعيين مصفي

اسم مكتب المصفي: إبراهيم عبدالملك وشركاه محاسبون ومدققون ومحكمون قانونيون
اسم المصفي: إبراهيم عبدالملك محمد أهلي
وعنوانه دبي، ديرة، القرهود، بناية اركيد، مكتب 206، هاتف: 04/2599888، متحرك: 0506245115، ايميل: info@expertmalik.com
بموجب هذا تشهد دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي بأنه قد تم التأشير في السجل التجاري بتعيين المصفي المذكور أعلاه للقيام بتصفية شركة: ستارا انترناشيونال للتجارة العامة ش.ذ.م.م وعنوانها: مكتب 1702، بردبي، دبي. رقم الرخصة: 694962.
وذلك بناءً على الحكم الصادر عن محاكم دبي الابتدائية بتاريخ 2019/01/24 بالدعوى رقم 4385 لسنة 2018 تجاري جزئي. فعلى كل من لديه أي اعتراض أو مطالبة التقدم إلى المصفي القضائي المذكور أعلاه مصطحباً معه كافة المستندات والأوراق الثبوتية وذلك في خلال 45 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department
حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية

إعلان تحويل الشكل القانوني

الاسم التجاري: خالد الشرقاوي لتجارة قطع غيار السيارات المستعملة
الاسم التجاري الجديد: خالد الشرقاوي لتجارة قطع غيار السيارات المستعملة ذ.م.م.ش.ش.و
رقم الرخصة: 780270 - تجارية
الشكل القانوني الحالي: وكيل خدمات
الشكل القانوني الجديد: شركة ذات مسؤولية محدودة - الشخص الواحد ذ.م.م
رأس المال الجديد: 150000 درهم - مدة الإعلان: 15 يوماً
يعلن للجميع بأن المذكورة أعلاه، تأسست بإمارة الشارقة وترغب بتحويل شكلها القانوني، على أن تتحمل الشركة بشكلها الجديد كافة الديون السابقة والمترتبة للغير بذمة الشركة بالشكل الحالي، كما تحتفظ الشركة بعد تحولها بكافة حقوقها والتزاماتها السابقة على التحول لدى الغير. وعلى من لديه أي اعتراض أو مطالبة على التحول المذكور التقدم به خطياً إلى قسم الشؤون القانونية التجارية - بدائرة التنمية الاقتصادية خلال الفترة المذكورة من تاريخ النشر.
تاريخ النشر: 2025/04/04

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department
حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية

إعلان بحل وتصفية
بيمان ذكائي لتجارة قطع غيار السيارات المستعملة ذ.م.م.ش.ش.و

يعلن للجميع بأن الشركة المذكورة أعلاه، هي شركة ذات مسؤولية محدودة - الشخص الواحد (ذ.م.م) تأسست بإمارة الشارقة بموجب رخصة تجارية رقم (917238) قرر الشركاء في حلها وتصفيتها وتعيين الطرابلسي لتدقيق الحسابات وعنوانهم الشارقة - الخان / الشارقة - شارع الاتحاد - شقة رقم 101 ملك سالم شيبان الياس، هاتف: 0559215883 مصفياً للشركة.
وعلى من لديه أي اعتراض أو مطالبة التقدم به على عنوان المصفي المذكور أعلاه.
تاريخ النشر: 2025/04/04

GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department
حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية

إعلان تحويل الشكل القانوني وتعديل الاسم التجاري

الاسم التجاري: الفكرة الذهبية لصيانه السيارات
الاسم التجاري الجديد: الفكرة الذهبية للخراطة الهندسية ذ.م.م
رقم الرخصة: 808725 - مهنية
الشكل القانوني الحالي: وكيل خدمات
الشكل القانوني الجديد: شركة ذات مسؤولية محدودة
رأس المال الجديد: 100000 درهم - مدة الإعلان: 15 يوماً
يعلن للجميع بأن المذكورة أعلاه، تأسست بإمارة الشارقة وترغب بتحويل شكلها القانوني، على أن تتحمل الشركة بشكلها الجديد كافة الديون السابقة والمترتبة للغير بذمة الشركة بالشكل الحالي، كما تحتفظ الشركة بعد تحولها بكافة حقوقها والتزاماتها السابقة على التحول لدى الغير وعلى من لديه أي اعتراض أو مطالبة على التحول المذكور التقدم به خطياً إلى قسم الشؤون القانونية التجارية - بدائرة التنمية الاقتصادية خلال الفترة المذكورة من تاريخ النشر.
تاريخ النشر: 2025/04/04

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI
مؤسسة مدينة دبي للطيران
DUBAI AVIATION CITY CORPORATION

الموضوع: إعلان بالنشر (إلغاء الترخيص)
تعلن مؤسسة مدينة دبي للطيران - دبي الجنوب، عن إلغاء الترخيص
وذلك بناء على طلب أصحاب العلاقة:-

رقم الرخصة	الاسم التجاري (باللغة العربية)	الاسم التجاري (باللغة الانجليزية)
9609	ميديتراد لتجارة مواد البناء دي دبليو سي ش.ذ.م.م	MEDITRAD BUILDING MATERIALS TRADING DWC-LLC
9883	مؤسسة سيليانت سيستمز دي دبليو سي - فرع	Salient Systems Corporation DWC-Branch
6350	جي إي فيرنوفا الدولية ذ.م.م سي دي دبليو سي - فرع	GE VERNOVA INTERNATIONAL LLC DWC- Branch

وعلى من له اعتراض على ذلك أن يتقدم به للمحكمة المختصة وذلك خلال (14) أربعة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان دون أن تتحمل مؤسسة مدينة دبي للطيران أدنى مسؤولية تجاه الغير.
مؤسسة مدينة دبي للطيران / قسم التسجيل والترخيص

حكومة دبي
سلطة المنطقة الحرة لجبل علي
Government of Dubai
Jebel Ali Free Zone

تعلن سلطة المنطقة الحرة بجبل علي بأنها ستقوم باتخاذ الإجراءات المبينة في هذا الإعلان وذلك بناء على طلب أصحاب العلاقة

- تغيير اسم الشركة:

رقم التسجيل	نوع الرخصة	الاسم التجاري القديم	الاسم التجاري الجديد
161954	اوفشور	دي جي 185 هولدينجز ليمتد	موباما جلوبال أسيتس ليمتد

- إلغاء الشركة:

رقم التسجيل	نوع الرخصة	الإسم التجاري	تاريخ الإلغاء
OF50	اوفشور	سكس سقما انفستمنت ليمتد	2025/04/03
186808	اوفشور	فيكري ليجيسي انفستمنت ليمتد	2025/04/03

فعلى أي شخص أو جهة أي حق أو إعتراض مراجعة قسم التسجيل التجاري خلال اسبوعين من تاريخ 2025/04/04 دون ان تتحمل المنطقة الحرة لجبل علي أي مسئولية تجاه حقوق الغير.
هاتف / 04/8010845